**دورة اللجنة المركزية**

**بتاريخ ١٩٩٤/٤/٨**

**موضوعات الوثيقة الفكرية البرنامجية**

# الهيكل

**المداخلة الأولى للأمين العام**

## هيكل موضوعات الوثيقة الفكرية البرنامجية

المداخلة التي آمل أن أوفق فيها اليوم تشكل محاولة لتقديم اجمالي لكل موضوعات الوثيقة الفكرية البرنامجية المفترض التقدم على طريق مناقشتها وصياغتها وأعدادها من اجل جعلها محور المؤتمر، وإذا كان لي أن اشبه المداخلة التي سأحاول بالفسحة المتاحة من الوقت اليوم آن تبرز موضوعات، فمن الممكن أن اشبهها بالمداخلة العامة الاجمالية التي افتتحت بها ما أصبح لاحقا يعرف بنقاش ازمة الماركسية حيث التدرج ليس تدرجا من نقطة إلى نقطة في البحث، انما التدرج من مستوى اجمالي إلى مستوى أقل اجمالية، إلى مستوى أقل عمومية إلى مستوى اكثر تحديداً، إلى حيث انتهى النقاش متمحوراً حول قضايا متبلورة وواضحة ومحددة. بهذا المعنى اسارع للقول بأن العناوين التي ستحوم حولها المداخلة اليوم، كل واحدة منها مرشحة ويمكن، بل وستحظى بما هو أكثر من ثلاث ساعات من المناقشة المقصودة لذاتها، وبالتالي لا ينظر أحد للتحويم اليوم على أنه نهاية مطاف البحث. هذا المقصود منه أن ننتقل من طريقة سابقة كانت لنا في البحث بمحض اختيارنا وهي الطريقة التي كان يبدو منها أنها تحاول تأسيس وعي فكري دقيق مثل المحدلة، ينتقل من قضية إلى قضية إلى قضية فلا يترك قضية الا ويوفيها حقها. وهذا النهج الذي اعتبرنا أنه اذ يجعلنا امام قضايا متفاوتة قد تطلب لجهة النقاش والبحث، يدخلنا في نفق من المعالجات قد يبان اوله، ولكننا لا نستطيع أن نستبين آخره مسبقاً. هذا النهج الذي افتتحناه بمناقشة أزمة الاشتراكية مقروءة بنظارات الماركسية ثم حاولنا التدرج منه للانتقال إلى مناقشة أزمة الرأسمالية كمقولة قائمة بذاتها، وكانت التتمة توحي بأنه إذا أردنا آن ننسج على هذا المنوال فنحن لا شك امام منهج مفيد، منهج منتج، ولكنه منهج مفيد ومنتج في نهاية مطاف بدت لنا بعيدة، وبدت لنا كأنها تجمع ما بين عقد المؤتمر، وافتراض تحصيل ثقافة اجمالية جديدة ليست في صيغة مناخ، إنما في صيغة إعادة بناء متكامل، فقلنا دعنا نختم هذا المنهج ونناقش هذه المرة وثيقتنا بأمل التوصل إلى صياغة ما يجب وما يمكن وما هو ضروري من افكار ومفاهيم وأحكام. وعلى قاعدة نقاش يضعنا سلفاً امام الموضوع من أوله وأمام الموضوع من آخره، يعني الشيء الذي يعتبر هذه القيادة قادرة أن توسع حيث يجب، وتوجز حيث يجب. وتكتب الحد الأدنى من المفاهيم والمنطلقات حيث يجب، وتجري بحثاً وافياً حيث يجب، ومثلما كان سابقاً في نقاشنا لأزمة الاشتراكية، عندما نؤرخ هذه المحطات تذكرون أنه يوجد شيء اسمه المداخلة الأولى للأمين العام، والمداخلة الثانية للأمين العام، والمداخلة الثالثة للأمين العام تعقيباً على المداخلات، والمداخلة الرابعة للأمين العام، وكلها محاضر موجودة كان ينتقل البحث فيها ليس من موضوع لموضوع، وانما من مستوى من الوضوح والتحديد إلى مستوى الوضوح والتحديد أكثر ايغالاً. يعني هذا تاريخ البحث الذي أجد في نهاية المطاف هو وضع اللجنة المركزية امام بانوراما للموضوع المقصود معالجته، ليس في صيغة تدرج ينتهي بمفاجأة، تعلن أننا نعيد النظر في الماركسية، إنما بتدرج يبدأ من تحديد نحن بصدد ماذا؟ ليأخذ البحث محطات متدرجة وضوحاً،

لذلك يصح أن اسمي مداخلة اليوم مداخلة في تحديد هيكل موضوعات الوثيقة الفكرية البرنامجية. وكلكم يعرف بأنه لا تحديد لأي هيكل من موقع محايد، وانه لا شي اسمه هيكل طبيعة المؤتمر. الهيكل الذي يوضع لأي مؤتمر هو الهيكل الذي يعكس زاوية نظر القيادة المشرفة على مسيرة التحضير لهذا المؤتمر. يعني أنه لا وصفة، لا دليل مرشد بديهي نأخذ به، وبالتالي مطلوب منا أن نعبئ العناوين. تحديد العناوين، تحديد القضايا التي تواجهنا مسألة حاسمه في التأشير لوجهة النقاش اللاحق. شي، ثان سأكون حريصاً على التشديد عليه منذ البداية، هو عدم محاسبة هذه المداخلة على عدد الفجوات الكبرى التي ستبقيها مفتوحة في البحث، لأنها مداخلة هادفة إلى تلمس تضاريس البحث الاجمالي، ولا تتجه نحو قول الكلمة الفصل الآن، ولا تدعو اللجنة المركزية لأن تقول الكلمة الفصل الآن في هذه الدورة. ولذلك تحكمها قفزات بين عنوان وعنوان على غير ايفاء كامل للعنوان السابق حقه، ولذلك فيها تفاوت سيكون لجهة التوقف ملياً أمام هذا الموضوع والتوقف سريعاً أمام موضوع آخر، والإحالة لموضوع معين لبحث لاحق، واعتبار البت بموضوع آخر على انه مفتاح لنجاح اللجنة المركزية في هذه الدورة بان ترسم وجهة البحث. فهي المداخلة الخام، لنقل هي التي سنحاول من خلالها أن نستحضر ما هي المادة الخام المطروحة على طاولتنا، حتى نجري بحثاً يصقلها ويعيد انتاجها، لتصبح مادة يمكن أن تشكل دليلاً مرشداً لمؤتمرنا. وليس عندي خشية في الحقيقة من أن يتيه البحث، وشخصياً لديّ بالغ الاستعداد لدفع الأثمان اللازمة من سوء التفاهم، الذي يمكن أن يسود للحظات أو لدورات في اللجنة المركزية نتيجة أني لم اشرح المقاصد الكافية وراء أي قضية من القضايا المطروحة كفاية، مراهناً على أنه ستعود فتشرح وستعود فتناقش، المهم أنه سويا نحدد ما الذي يواجهنا عندما نقول نريد صياغة وثيقة فكرية برنامجية لمؤتمر عام ثان للمنظمة، واختم هذه الملاحظات المنهجية بالقول إنه ممكن أن نلاقي في هذه المرحلة من البحث ورود بعض النقاط، وبعض القضايا في صيغة اسئلة موحية لأنه لا سؤال غير موحٍ، كل سؤال موحٍ، إذا لم يكن موحياً فالجواب موحٍ بحقل البحث. ورود بعض المسائل في صيغة أسئلة موحية لا ينتقص من أهمية هذه المسائل، وهذه مناسبة لاستعادة تسجيل صحة قولنا الذي كان يتكرر دائماً أنه أحيانا التوفق في طرح السؤال الصحيح يشكل أكثر من ثلاثة ارباع الطريق نحو التوصل إلى الجواب الصحيح، فيما الدوران في دوامة عدد من الأسئلة التي تشكل غلطاً أو مغالطات يمكن أن يبعدنا كثيراً عن حقل الموضوع.

الآن أمامي كعناوين مطروحة لما يجب أن تضمنه وثيقة فكرية برنامجية يجري اعدادها لتقدم للمؤتمر من اجل أن يناقشها ويقرها، أمامي على وجه التحديد كل العناوين من أولها إلى آخرها التي يجب بمناسبة اعداد الوثيقة الفكرية البرنامجية أن تكون هي مادة النقاش في هذه اللجنة المركزية سأمر عليها وفق النهج الذي اشرت إليه أخذاً بعين الاعتبار ما الذي منها تقديمه بوضوح يستدعي استطراداً طويلاً، وما تقديمه بالحد الأدنى من الوضوح يمكن أن يقتصر على تسجيل حقل البحث فيه، بأمل أنه بعدما ننتهي يترابط الموضوع في أذهاننا. وبالتالي ترى اللجنة المركزية إذا ما سيكون من المفيد عندها أن تنظم محطة البحث حول الموضوعات، حول مجمل

الموضوعات، حول الخط الناظم لمجمل الموضوعات، حول المنطق الاجمالي الذي يحكم هذه الموضوعات، ويعين حدود التفاوت المشروع من حيث مستوى الوضوح والبت والمعالجة والتحديد، الذي يمكن أن يقدم فيما بينها. طبعاً اريد التنويه بأنه لم يكن لنا أن نقدم مثل هذه الخطوة في البحث لولا أننا انجزنا هذا البحث السابق. نحن بإنجاز هذا البحث السابق ارسينا المقدمات الفكرية المنهجية التي اخرجتنا من دائرة الدوران في الحلقة المفرغة، التي ما زال سوانا من اندادنا يدور فيها. وهي حلقة البحث الذي لا ينتهي عن تخريجات متمادية في الماركسية، ولي على ذلك أكثر من شاهد لدى أكثر من طرف لبناني وغير لبناني. اخرجتنا من هذه الحلقة المفرغة ولم تخرجنا إلى انعدام الوزن الفكري ولا الى الهرطقة المطلقة، أخرجتنا إلى حقول من البحث غير مقيدة بقيود من شأنها أن تجعل كل محاولة محبطة في مكانها، بحكم أنها مقيدة منهجياً بقيد لا يمكن بوجوده أن يستقيم أي انتاج خلاق متوائم مع طبيعة الوقائع التي قامت. نظرة واحدة لما يمكن تسميته ادب المراجعة الماركسية على لسان العديد من الأحزاب الشيوعية العربية، على لسان بعض الفصائل الملتزمة الماركسية. اللينينية، من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى سواها، والتي تقرأ وتقرأ وتقرأ لتعيدك في نهاية البحث إلى بدايته، وتجد نفسك امام انفصام متمادي بين الكلام والوقائع، نظرة واحدة تبين كم كان مهماً لنا الخروج من دائرة هذه الحلقة المفرغة إلى رحاب التطبيق الفعلي لهذه المراجعة الاجمالية التي أجريناها لأزمة الاشتراكية والتي تطاولنا خلالها على موضوع رؤية تجليات الأزمة في الماركسية. ولست هنا في صدد العودة إلى بحث انجزناه، وكل ما هنالك أنا اود ان أسجل أهمية تكريس هذا التحصيل الذي أجريناه والاسترشاد بمجمل التوجهات التي رست لدينا جميعاً حتى نعرف كيف نتقدم خطوات الى الامام.

**القسم الأول ـ في الخيار الاشتراكي**

من الطبيعي بأن يكون للوثيقة الفكرية البرنامجية المرشحة للصدور عن المنظمة قسم أول يدور حول الخيار الاشتراكي أساس الخيار الاشتراكي للمنظمة، نحن في نقاشنا السابق خلصنا إلى استنتاجات في قراءتنا لازمة الاشتراكية بموجب هذه الخلاصة قلنا إننا بالقياس إلى ما سبق نتحرر من أعباء وأحكام وقيود صيغة معينه في الخيار الاشتراكي نحو إعادة إنتاج خيارنا الاشتراكي على أسس أكثر تلاؤماً حسبما نرى مع الوقائع التي تملي الأخذ بهذا الخيار الاشتراكي، هنا الحقيقة. في هذه الجلسة لن أستفيض كثيراً في تقديم هذا القسم مشروحاً شرحاً وافياً واخيراً وحاسماً مؤكداً أمام اللجنة المركزية، أن هذا الشرح الوافي والاخير والنهائي والحاسم قادم، فيما ستطرحونه من أسئلة وقضايا وتساؤلات وقادم، فيما سأحاول التقدم فيه من شروح لبعض العناوين، الذي أريد محاولة الالمام به اليوم وأنا أقدم هذا القسم في الخيار الاشتراكي هو حقل إعادة تحديد خيارنا الاشتراكي، وقد انتقل من صعيد الالتزام الكلي الحرفي الكامل بالماركسية اللينينية إلى صعيد أكثر رحابة في الانفتاح على تراث الخيار الاشتراكي،

وعلى وقائع العصر في آن. سأحاول أن أقول نحن امام أي حقل معرفي وما شروط التقدم ضمن هذا الحقل المعرفي وأي صيغة نحددها لأنفسنا شروطاً للإنتاج ضمن هذا الحقل المعرفي، لأنه اكيد، ألا يتصور أحد منكم أنى آت أنا اليوم على الطاولة، واقول اليكم مادة المؤلفات الكاملة المقابلة للمؤلفات الكاملة التي نقدناها. اقصى طموح متفائل هو أن آتي هنا حتى أحدد مصادر أخرى لثقافة اشتراكية أرحب، الطروحات اشتراكية أكثر اتصالاً بما استخلصناه من نقدنا للماركسية، وحقل المتابعة الذي سيتيح لنا إذا ما توفقنا أن نضمن وثيقة المؤتمر مجموعة المنطلقات الفكرية التي لا غني عنها تحديداً لوجهة الخيارالاشتراكي وحقل المتابعة على البت فيه نهائي، وما الذي سنتركه كمنطلقات فكرية في صيغة مسائل مفتوحة ليس على غير هدى، إنما على هدى محدد من البحث الذي يمكن أن يجعل هذه المنظمة منظمة ناشطة ضمن الخيار الاشتراكي. متنفسه ضمن الخيار الاشتراكي، ومتفاعلة مع كل ثقافة اشتراكية في طريقها إلى أن تغطي هذا الخيار الاشتراكي. باستطاعتنا القول إنه بداية الاشتراكية كما انتهينا إلى ترجيح فهمها هي الاشتراكية، التي لا تقدم نفسها على أنها علم الحتمية التاريخية التعاقبية التطورية الاقتصادية والميكانيكية. وتحت هذا العنوان يحتشد كل النقد الذي كنا أجريناه سابقاً. هذا موضوع اريد أن اقول الوجه الأول لتحديد خيارنا سلفاً، لا تستهينوا به لأنه إذا استمرينا بالقول بان الاشتراكية هي علم الحتمية التاريخية المبنية على اقتصادية معينة ألميَّنا بها، هذا برأيي أقصر الطرق للبقاء ضمن دائرة الحلقة المفرغة التي لن تسمح لنا وفق أكثر أشكال الاجتهاد تطوراً ما هو أكثر من تخريجات أخرى ضمن الماركسية. هذا الوجه الأول هو بحد ذاته يوحي بأننا نرى الاشتراكية هذه المرة كلمة خيار معبرة - على أنها خيار، وعلى أنها غاية، وعلى آنها امكانية. هذا معنى نقاشنا لما اسميناه التوليف ضمن الماركسية بين كل النظرات المعيارية في السياسة، وما بين اعلان مجموعة من الحقائق العلمية، لما ناقشنا وانتهينا إلى القول لا سور صين فاصل بين اشتراكية علمية واشتراكية مثالية. كل اشتراكية مثالية بمعني من المعاني. ولا غنى للاشتراكية عن التوسل بالنظرات العلمية وبالعلم، في سبيل استكشاف الطريق للوصول إلى تحقيق غاياتها واهدافها وما تنشده، كنا نحسم بإعادة الاعتبار للأصل في الاشتراكية على أنها خيار يحدد غاية ويشير الى امكانية تاريخية. طبعاً دقيق جداً القول بإمكانية تاريخية، مقابل حتمية تاريخية، ودقيق جداً القول بأن الاشتراكية خيار، وليست حتمية تاريخية غائبة. ودقيق جداً القول بان الاشتراكية خيار يحدد غاية للتطور البشري ويعكس امكانية للتطور البشري في هذا الاتجاه، مما يعيدنا إلى كل الصياغة التي توقفنا أمامها سابقا. على أنه ليس الأهم أن نتوفق هنا في التعريف الذي لدينا الوقت ونحن نصيغ النص، أن ننتجه بدقة شديدة وهذه من المناسبات التي يمكن القول فيها بان بعض الجمل المفتاحية، يشكل العكوف على التدقيق فيها ساعات وساعات امر حاسم، لأنه إذا اخذ بهذه الجمل المفتاحية مرة واحدة وأخيرة، هذه ستشكل دليلاً مرشداً لما هو أكبر منها واهم. يمكن أن يسود شعور لدينا أننا نناقش لفظيات مبتذلة وتافهة وبسيطة. لا هذه لا لفظيات ولا مبتذله ولا تافهة ولا بسيطة، التوفق في تعريف الاشتراكية كخيار، خيار فكري يحدد غايات اجتماعية معينة، يعكس إمكانية تاريخية معينة، إمكانية تاريخية

بأي معنى؟ خيار بأي معنى؟ غاية بأي معني؟ هذا التوفيق أمر في منتهى الأهمية، لست في صدد التقدم خطوات على طريق شرح ما يبدو أنه الفاظ بسيطه تاركا للمراحل القادمة من البحث أن تحددها. ما اود أن اقوله استطرادا هو أنه إذا كنا نعي تحديد الاشتراكية كخيار على هذا النحو، هذا معناه أنه يجب أن نتطلع نحو تعيين حقل تجديد في الخيار الاشتراكي معادا تعريفه على هذا النحو وفي هذا الاتجاه.

هنا في الحقيقة يمكن فيما سبق من دورات في اللجنة المركزية، ولمَّا ناقشنا ازمة الرأسمالية وبصرف النظر على أنه في نقاشنا لأزمة الرأسمالية لم نحسم، ولكن نحن اجرينا بحثاً واسعاً تشهد عليه المداخلة المفرغة، والنقاشات التي ترتبت عليها. اعتبرنا بأن الوجه الأول لحقل تجديد البحث في الخيار الاشتراكي هو العودة إلى رصد وقائع في التطور الاجتماعي السياسي الاقتصادي الثقافي الايديولوجي، كما تظهره لنا لوحة الوضع العالمي بمختلف مكوناته في هذا العقد الاخير من القرن العشرين. هنا لا اريد أن أضيف سوى أن هذا حقل فيه من الوقائع ما سيأتي تبيانه وتفصيله بالوضع العالمي، بالوضع العربي، بالوضع اللبناني، بمختلف المسائل التي مفروض في وثيقتنا الفكرية البرنامجية أن تطل عليها. وبالتالي هذا ما سنكون أمامه تحت عنوان إعادة قراءة أزمة الرأسمالية بنظارات، هذا الانتقال الذي اجريناه من صعيد في فهم الخيار الاشتراكي إلى صعيد آخر. الذي اريد الاشارة إليه على وجه الخصوص أنه بمقدار ما تحفل الأوضاع العالمية حالياً، وما تحشد من وقائع تزكى تجدد بروز قوى، امكان بروز قوى، تشكل عوامل للخيار الاشتراكي مرة أخرى، ما اريد أن اشير له أنه بالمقدار نفسه، وإن يكن الوضع العربي، ونتائج صلته بتطور الثقافة العالمية تمر بأزمة عسيره، في الحقيقة ما أريد الإشارة إليه أننا امام ادب غزير بدأ يبرز مجدداً عالمياً، وبدأ يبرز هذه المرة ليس في بعض البيئات الأوروبية حيث للىسار تاريخ عريق، بدأ يبرز في المدار الانكلوسكسوني كما في مدار أوروبا الجنوبية وأوروبا اللاتينية. ادب غزير بعكس حاجات ثقافية تعكس بدورها حاجات اجتماعية، ادب غزير بدأ يتوالى تحت عنوان إعادة تحديد حقل البحث في الخيار الاشتراكي. وهنا هذا الأدب الغزير الذي اشير إليه من ناحية يستعيد بحثاً كانت الاقتصادية قطعت حبله. بحثاً بما يمكن أن نسميه الفلسفة السياسية التي برزت مع الحداثة في المجتمعات البشرية. أردنا اعتبار نقطة انطلاق هذه الحداثة أو هذه الفلسفة السياسية الاصلاح، حركة الاصلاح بعد القرون الوسطى، أردنا اعتبارها الثورة الفرنسية، أردنا اعتبارها القرن الثامن عشر، أردنا اعتبارها القرن التاسع عشر، هذا مىدان فسيح للتحديدات، ولكن هذه الفلسفة السياسية التي ازدهرت مع ما كنا نصطلح على تسميته في ادبنا الماركسي الثورات الديمقراطية البرجوازية. ونحن الآن نقف وقفة ملية امام مدى دقة هذا القرن بين الديمقراطية وبين البرجوازية، سواء اعتبرنا بأنه من هنا أو عدنا إلى ما يتجاوز ذلك من حيث القدم في استعادة لسيل من الابحاث في إطار تجديد الفلسفة السياسية الحديثة، التي انبعثت منها الديمقراطية، وسيل من الابحاث لتجديد النقاش في المفارقة والفارق بين الديمقراطية والليبرالية، وسيل من الأبحاث لاستعادة تعيين إشكالية الديمقراطية بصفتها كانت في أساس بروز الفكر الاشتراكي، وسيل من الأبحاث، يريد مرة اخرى أن يعيد وصل ما انقطع

ما بين الديمقراطية تاريخياً، وما بين الاشتراكية بصفتها الخيار الذي اعتنق في بواكير بروزه على أنه يشكل اعلى درجات الديمقراطيـة. يوجد بحث سىاسي طويل عريض يغادر هذه المرة الترسيمة الماركسية المبسطة التي اعلنت أن السياسة في المجتمع البرجوازي وهم وهراء لا طائل تحته، ليعود من ناقش في الصعيد السياسي الذي يمتلك مقومات قائمة في ذاتها إلى حد معين ومؤثرة في ذاتها إلى حد معين، مما ينتهي إلى كل وجهة النظر التي لا ترى رؤية الماركسية في العلاقة ما بين البنية الفوقية والبنية التحتية، وبالتالي إعادة الاعتبار إلى السياسة مقابل الاقتصادية المفرطة، إعادة الاعتبار إلى السياسة بالنسبة للماركسية وصولاً إلى تعيين اوجه القصور في التحليل الماركسي للصعيد السياسي.

سواء تعلق الأمر بما يعتبر تبسيطاً فظاً في اعدام الصعيد السياسي ضمن المجتمع البرجوازي، واعتبار الديمقراطية مجرد حيلة من حيل البرجوازية، أو سواء تعلق الأمر بما يعتبر فقر النظرية الماركسية سياسياً في درسها لمسائل الدولة، ودورها والسياسة وصعيدها، والمجتمع القادم الذي لا يمكن التبسيط في قوله إنه مجتمع سىبنى ما يشبه صيغة إدارة الأشياء. يعني كل ما يعتبر نقصاً، كل ما يعتبر اعداماً، كل ما يعتبر تسفيهاً، كل ما يعتبر اسقاطاً للصعيد الساسي هو الآن موضوع مراجعة عودة - واريد أن اسارع للقول - هي موضوع مراجعة وعودة على لسان الكثير من الكتاب، والكثير من المدارس لا تنحو منحى آثار المثالية من المادية، هي تنحو منحى العودة إلى مناقشة العقلانية السياسية التي تشكل أحد مظاهر الحداثة الكبرى في التاريخ البشري، حتى ترى هذه العقلانية السياسية بمرآة هذه التطورات التي شهدها قرن من الزمن. الشق الثاني هو تطور التحليل الاجتماعي، وهذه مناسبة للقول أنه لسنا وحدنا، بل نحن في هذا المجال مقتبسون. لسنا وحدنا من يقول لا يكفي أن تحدد للاشتراكية غايات واهداف ومعايىر وأسس، فتقول هي المشروع الساعي إلى تحقيق الحرية والمساواة والعدالة والإخاء والتضامن وانتفاء استغلال الانسان للإنسان، وتحكم الإنسان بالإنسان، والتقدم على طريق النفي المتمادي الطبقي. لا يكفي أن تحدد هذه الغايات والأهداف وفق تجديد حوار في اسس الفلسفة السياسية الموحي بهذه التحديدات، والتي لم ننزه ماركس والماركسية عنها، واعتبرنا إن وعت ذلك أم لم تع، اعترفت به أم لم تعترف، هو داخل في صميمها، ذلك لا يكفي إذا لم تستطع قرنه بتحلىل اجتماعي يتوسل العلم، وفق ما يكون العلم قد وضعه في حوزتنا من تطور، يتوسل العلم لكي يلاقي التحليل الاجتماعي هذا التحديد السياسي، فنصبح ليس أمام خيار اشتراكي يعلن أهدافاً فقط، بل نصبح أمام خىار اشتراكي يستطيع أن يرسم وجهة طي المسافة ما بين الواقع وما بين هذه الأهداف، واعتبرنا في نقدنا السابق للماركسية أنه يبقى امراً أساسيا ومهماً هو ما أتت به الماركسية من محاولة في التحليل الاجتماعي لها ما لها وعليها ما عليها، لكنها شكلت في هذا المضمار واحدة من المحاولات الثمينة التي شهدها الفكر البشري.

أريد أن أقول هنا إننا على هذا الصعيد نشهد ايضاً حركة بحث نشطة في اتجاه إعادة ادراج ما هو ثمين وجاد ومجدي ومستمر صواباً من الماركسية في إطار من التحليل الاجتماعي الاوسع، نحن أمام بحث غني ووفير لم تصلنا إلى المنطقة العربية منه اصداؤه بالنظر لأسباب

وظروف سنتوقف أمامها عندما نصل للوضع العربى. هناك بحث لم تعد معه الماركسية وسائر النظريات الاقتصادية الاجتماعية التغييرية ملك اصحابها، أو معلنيها، أو الاحزاب التي استولت عليها، بقدر ما هو معروض الآن كتراث، لإعادة انتاج وإعادة ادراج ضمن وجهة التحليل الاجتماعي الأصوب التي لا تجعل، لا من الخيار الديمقراطي المتقدم المتطور المعاكس لليبرالية، أو من الخيار الاشتراكي الذي يعلن الرد الدائم على إشكالية الديمقراطية، لا تجعل من ذلك مجرد انبعاث لفلسفات سياسية مثالية، لا يصل بينها وبين الوقائع أي جسر من التحليل الاجتماعي العلمي. هل هذا كل ما يمكن التقدم به ومناقشته، قبل أن نصل إلى مؤتمرنا وقبل أن نصيغ هذا القسم من الوثيقة؟ أجيب بالقطع لا، لدي ما اترجم فيه هذه الإشارات العامة ولديكم ما ستناقشونه تحت هذه الإشارات العامة، وعندما نشعر بأننا توصلنا إلى ما هو حد أدنى ضروري من توضيح المفاهيم والأفكار والمنطلقات التي تجعل لخيارنا الاشتراكي قسمات واضحة الملامح، نستطيع أن نقول وعلى هذه المنطلقات نحيل منظمتنا، والتيار إلى حقل البحث الذي تسنده هذه الروافد الثقافية والفكرية. وهنا دعوني أقول سلفاً بان وظيفة مؤتمرنا على هذا الصعيد ستكون وظيفة تحديد توجهات تطلق ورشة إعادة انتاج ثقافة، فيما في أقسام أخرى ستكون وظيفة وثيقة مؤتمرنا أن تحسم في احكام وتبت في قضايا، لأن هذه القضايا باتت من النضوج بحيث لا تعالج الا بالبت، ولا تعالج الا بالحسم. هذا بالنسبة للقسم الأول، طبعاً بعدما ننتهي وننتقل لمهماتنا القادمة اود أن أقول سلفا بأن منظمتنا ضمن اليسار اللبناني العربي العالمي ستكون أمام مسؤولية لا سابق لها في تاريخها ، وهي مسؤولية عن الاضطلاع بمهمة إعادة انتاج تحصيل ثقافي اشتراكي، لا يتلخص هذه المرة في الاحالة إلى مراجع مطولة محددة مرسمة جاهزة، كما كان الأمر عند نشأتنا الأولى، لكن هذا الموضوع له صعيد آخر في النقاش ويطل على خطتنا الثقافية القادمة.

**القسم الثاني - في الوضع العالمي**

يتسلسل البحث في الوثيقة الفكرية البرنامجية إلى القسم الثاني الذي يطرح علينا صوغ تقدير اجمالي لأهم ما نرى ضرورة تسجيله ووعيه في الوضع العالمي. طبعاً كلنا محكوم بهم رئيسي هو محاولة رؤية آفاق المشروع الاشتراكي عالمياً، ومع هذا الهم العام هناك هم أخص كلنا محكوم به هو تلمس احتمالات تطور العالم الثالث الذي ننتمي إليه في صعيد عالمي اجمالي، وفي صعيد عالمي أكثر مساساً بتجسيدات خيارنا هو صعيد العالم الثالث. هنا اود أن اقول بأن تسجيل العناوين طبعاً، ونحن نعرِّف بها، ليس ممكناً أن يكون بحدود هذه الدورة الهدف منه الالمام بها الماما وفياً، ولكن على الاقل التمييز فيما هو مقولة صحيحة وفيما هو مقولة يجب أن نقلع عن ترددها، أو محاولة انتاجها مرة أخرى. في رأيي أن ما يجب أن تتضمنه وثيقتنا هو محاولة رصد ما يمكن تسميته آفاق التقدم المتفاوت على صعيد الوضع العالمي بمختلف اجزائه المكونة، نحو دق ابواب انجازات متمادية متنامية على طريق غلبة المشروع الاشتراكي، أو الخيار الاشتراكي، لكننا يجب أن نقلع عن تكرار البحث في هذا الحقل في صيغة: الثورة العالمية

ما شروطها؟ الثورة العالمية ما مركزها؟ الثورة العالمية من اين تندلع؟ الثورة العالمية الى أين تتجه؟ مما كان يمت بأكثر من صلة، إلى نمط النقاش الذي ساد ادباً اشتراكياً غزيراً مستنداً إلى مقولات قرن تاسع عشرية، ومقولات القرن العشرين. وشهدنا فيها مروحة من الطروحات لا اريد استعادتها هنا، لأنه توقفنا أمامها ونحن نعالجها معالجة نقدية. يصح أن نطمح إلى تسجيل خلاصة، أو خلاصات حول الآفاق الواقعية التي نرى بان تطورات الوضع العالمي بكل تفاوتاته واجزائه المكونة يمكن ان تفتحها أمام آفاق مشروع اشتراكي. لكن هذا البحث يجب أن يتم خارج دائرة التوقف أمام الترسيمة اياها: الثورة العالمية متى؟ الثورة العالمية أين؟ الثورة العالمية ما شروطها؟ ربما يكون علينا أن نناقش، ونحن نعد وثيقتنا القادمة. هذه المفارقة المتنامية تحت انظارنا هي المفارقة الحاصلة بين العولمة المتزايدة في الوضع الدولي اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً واعلامياً، وما بين بقاء الصعد السياسية التي تحكم كل مشاريع التقدم وكل الخيارات الاشتراكية، بقاؤها صعداً سياسية مازالت مشدودة إلى إطار الدولة الأمة الموروث حالياً، وبالتالي فعلاً نحن في نهاية القرن العشرين أمام أممية تطور موضوعي في الوضع العالمي، وانحسار في أممية الحركة السياسية، وهو عكس الصورة التي تحدرت الينا نهاية القرن التاسع عشر حيث كانت الحركة العمالية الأممية. من خلال تنظيم سياسي يريد ان يستبق تطور الرأسمال على صعيد عالمي. هذه محاولة توفق في طرح الأسئلة هذه ليست صياغة للأجوبة، ولكن هذه تحديدات تدفعنا نحو تعيين أين المهمة، أما أن نعيد تعيينها بصفتها مهمة مستحيلة، الثورة العالمية أين؟ الثورة العالمية متى؟ الثورة العالمية انطلاقها من أية مراكز؟ لأنه لا نريد ببساطة أن ننقل من مناخ كنا أقرب فيه إلى مقولات الثورة العالمية، المحكومة بأن تنفجر في أطراف النظام الرأسمالي لتكتسح مراكزه المتقدمة، فنقول نحن لا نستطيع أن نرى الثورة العالمية، الا ثورة ناشبه في المراكز المتقدمة ومكتسحة الأطراف. كلا النظريتين فيهما من التبسيط لقراءة الوضع العالمي، ما ادعو إلى النأي عنه وتسجيل الخلاصات المرشدة لأبحاث ستكون لاحقة لنا، المهم أن وثيقتنا تتضمن خلاصة مستنيرة حول الوضع العالمي، ليس فيها جمود عقائدي في غير موضعه ولا فيها ارتباك مطلق. فيها التحديدات التي تعين على استكشاف قراءة ادق وأوضح للوضع العالمي لاحقاً، مما سيترتب عليه التوقف باهتمام أشد هذه المرة، لأنه هنا سوف نبدأ نلامس القضايا المتصلة بنا أكثر من غيرها، مقاربة جديدة لاحتمالات تطور العالم الثالث. هنا الحقيقة أمامنا القضايا الأساسية الآتية (اطرحها في صيغة مسائل وأقول هذا الطرح في صيغة مسائل ليس طرحاً محايداً، هذه مسائل توحي بنوع النقاش الذي يجب أن يترتب عليه الجواب)

### أ- المسألة الأولى - حدود دور السيطرة الخارجية

حدود دور السيطرة الخارجية بما كانت عليه كسيطرة استعمارية وسيطرة امبريالية وبما هي عليه الآن. حدود دور السيطرة الخارجية في تقرير مسار ومصير التطور في العالم الثالث واضح أن السؤال - المسألة يعيد تثبيت دور للسيطرة الخارجية في تقرير مسار ومصير

تطور بلدان العالم الثالث، ولكنها تدعو في المقابل إلى ولوج حقل في المناقشة كانت نظريات أثر التبعية على بلدان العالم الثالث تقفله في وجهنا، اذ تعطي للسيطرة الخارجية دور العامل المطلق القاهر في كل زمان ومكان، والذي يحول دون كسر هذه الحلقة ولو نسبياً. وبالتالي نحن أمام مجسم لعوامل السيطرة الخارجية خلاصته أنه في ظل هذه الترسيمة للنظام العالمي، بهذا الانقسام بين مركز وأطراف، على هذه القواعد في التبادل، على هذا الالتواء في العلاقة بين البنيتين، بنية المراكز المتقدمة، وبنية الأطراف المتخلفة، فالعالم الثالث محكوم دائماً ومطلقاً، ووفق صيغة شبه ابدية. محكوم بإعادة انتاج التخلف في كل الميادين، وأن إعادة انتاج التبعية هي مفتاح إعادة انتاج هذه الأوضاع، التي تبدأ من استحالة أن يشهد العالم الثالث تطوراً ما على طريق الرأسمالية، وينتهي فضلاً عن ذلك بالنظر إلى العالم الثالث محكوما بأبدية هذه الأوضاع ما لم يكن الخلاص بثورة عالمية، تدخلنا ميدانياً من البحث، هو ميدان البحث الذي اشرت إليه قبل قليل. طبعاً هناك مدارس معاكسه لكل النظريات العالم ثالثيه وادب غزير يناقش في دور السيطرة الأجنبية على العالم الثالث أساساً، ويتراوح النقاش بين ممجد لدور السيطرة الخارجية على أنها مبعث تحديث، وما بين نافٍ عن السيطرة الخارجية أي اتهام بإعاقة وتعطيل تطور العالم الثالث. طبعاً لسنا في صدد لا الاسترشاد بهذه النظرات والنظريات، ولا إعادة الاعتبار لها، ولكن هناك نظرات ونظريات تناقش ما هو صواب في دور عوامل السيطرة الخارجية في تقرير مسار ومصير تطور العالم الثالث، وما هو مبالغة في غير موضعها واسقاط لدور العوامل الداخلية التي يجب أن تُرى أيضاً وفق منظار متصل بالبنى والتراكيب الموروثة لمجتمعات العالم الثالث.

والبحث هنا ليس مجرد بحث أكاديمي، في البحث يكمن الحد الفاصل ما بين خلاصة انتظارية ثورية لا تفتأ تكرر بان بقاء النظام الرأسمالي العالمي يعيد انتاج اوضاع العالم الثالث حرفيا، ما الحل؟ أن تتحقق معجزة الثورة العالمية، وما بين دعوة لمناقشة متجددة لأوضاع العالم الثالث تعيِّن حدود دور السيطرة الخارجية، وتعيِّن حدود دور العوامل الداخلية لتنتهى عملية التعييِّن إلى حساب مدى قدرة هذه المجتمعات كلها أو بعضها على أن تحشد في بناها الداخلية من العناصر ما يوازن وقع عوامل السيطرة الخارجية. لكي ننتهي من خلاصة انتظارية تتطلع على غير انقطاع، ومن دون طائل، إلى معجزة الثورة العالمية وراء كل منعطف، إلى سياسة يمكن أن تسترشد بها حركة ديمقراطية وتيارات تقديمة واشتراكية في العالم الثالث، وتستطيع أن تكتسب من خلالها البرنامج الذي يعينها على دق ابواب تطور مجتمعاتها الحقيقة. هذه نتيجة طبيعة للخروج من ترسيمة البحث في الثورة العالمية في موعد معين في أوان معين انطلاقاً من مركز معيَّن. هذا الخروج هو الذي يضعنا مرة أخرى أمام تحدي المواضيع التي كانت دائماً تختبيء وراء النقاش المتمادي: انطلاق الثورة العالمية من أين؟ انطلاق الثورة العالمية وفق أي شروط؟ أين يكمن مركز الثورة العالمية.

## ب - المسألة الثانية - عناصر ونتائج التخلف الداخلي

الوجه الآخر للنقاش في حدود دور السيطرة الخارجية هو نقاش عناصر ونتائج التخلف الداخلي، هذه مناسبة لدعوة أنفسنا وهذا النقاش إلى التمييز ما بين عداء شديد يمكن ويجب ان نكنه للسيطرة الأمبريالية على مقدرات هذه الشعوب، وعلى مقدرات شعوبنا، وما بين رؤية مسألة أساسية هي مسألة عناصر التخلف الداخلي في بنى هذه المجتمعات، ليس وفق نظرة اقتصادية فقط، إنما وفق نظرة أشمل، عناصر التخلف الداخلي الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الايديولوجية. آخذين بعين الاعتبار أن تطور المجتمعات المسماة متقدمة، والتي استغرقت قروناً عديدة، لا يمكن اختزاله وفق ترسيمة اقتصادية لا نرى منها الا الانتقال من نمط انتاج إلى نمط انتاج آخر، بل يجب أن يرى على أنه مسيرة من التقدم متكاملة الحلقات. وأنه في هذه المسيرة من التقدم تضافرت مجموعة كبرى من العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأيديولوجية والعلمية. وهي التي بحصيلتها جعلت هذا التقدم ممكناً وميسوراً. نقاش بلدان العالم الثالث بالتعمية على ما ورثته بلدان العالم الثالث من بنى إذا كانت محجوزة بمقدار معين، بفعل علاقة التبعية مع المراكز الرأسمالية المتقدمة، هي بالمقابل تحشد عناصر من التخلف، ليس من قبيل الوقوع في فخ العنصرية الغربية الأوروبية أن نعتبرها قضايا قابلة ومطروحة للنقاش، ومقاربتها هو الطريق الوحيد لعدم اعفاء المجتمعات هذه لأنفسها من دفع كلفة التقدم أيا كانت هذه الكلفة، سواء كانت الكلفة المطلوبة من القيادات المتربعة على حركاتها السياسية، أم كانت الكلفة المطلوبة من مجمل هذه المجتمعات. هنا في الحقيقة بحث أيضاً طويل وادب غزير يناقش كما يناقش في علة التقدم في الغرب، ولا يرى علة التقدم في الغرب محصورة بمصادفة اختراع الآلة البخارية، يرى علة التقدم في الغرب على مساحة اوسع بكثير، وعلى كل حال ليس غريبا عن الماركسية أن تسجل اهمية الحداثة التي رافقت التقدم في الغرب، أصلاً الماركسية مفعمة بتمجيد وتقدير هذا التطور، الذي خلّف وراءه كل انماط المجتمعات التقليدية. الخلاف الذي نسجله مع التبسيط الماركسي هو الخلاف مع الاقتصادية. إن الحداثة التي تنظر إليها الماركسية بتقدير شديد، وتعتبر أنه انطلاقا منها يجب التطلع إلى الاشتراكية ليست فقط حداثة اقتصادية، هي حداثة شاملة مختلف مناحي الحياة. إذاً بمقدار ما نناقش علة أو علل التقدم نقاشاً وافياً لا يقتصر على مجرد رصد حركة تعاقب أنماط الإنتاج أيضاً. ونحن نناقش علة أو علل التخلف لا بد وأن نناقش ملياً وعميقاً في البني الداخلية الموروثة لهذه المجتمعات والتي تشكل الوجه الآخر للسيطرة الخارجية من حيث اعاقتها تطور البلدان. ما الذي يمكن ان يترتب على نقاش متجدد حول حدود السيطرة الخارجية وعناصر ونتائج التخلف الداخلي؟ اظن بان الخلاصة المضمر الخوض فيها هي هذه المرة بالتأكيد ليست تجديداً للنقاش في المقارنة بين وجهة تطور حركات التحرر الوطني في البلدان المتخلفة، تحت ما كنا نسميه بقيادتها البرجوازية، وبين موجبات وضرورات اتباع إما النموذج البلشفي أو النموذج الصيني تحت عنوان دكتاتورية البروليتاريا أو دكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية الثورية.

بالتأكيد على هكذا نقاش لا نرجع لترسيمة طبقية من مثل تلك التي اعتمدت. وناقشناها هنا ونقدناها من مثل تلك التي اعتمدت في الستينيات والسبعينيات حيث قام ادب غزير يقول منذ أن تتحدث عن تحرر وطني حقيقي، فنحن نتحدث عن اشتراكية. وما دمنا نعرِّف التحرر الوطني الحقيقي على أنه تقدم نحو التحول الاشتراكي، فلنحدد شروط التحول الاشتراكي. إن التحول الاشتراكي لا يتحقق الا في ظل قيادة بروليتارية، وتتسلسل النظرة التي لم نكن نحن بعيدين عنها. وبالتالي نصبح أيضاً أمام ادب غزير يناقش وجهة التحولات اللازمة في العالم الثالث، وفق مقارنتها بترسيمة لم تعد بعيدة عن حقل التجربة الصينية، والتجربة الفيتنامية، والتجربة الكوبية. على مقاربة جديدة لاحتمالات تطور العالم الثالث أولا مغادرة الحلقة المفرغة التي تبحث عن موعد ومكان انطلاق ثورة عالمية متواصلة الحلقات، ثانياً مناقشة حدود دور السيطرة الخارجية في تقرير مسار ومصير هذه المجتمعات. ثالثاً باحثة في عناصر ونتائج التخلف الداخلي.

## ج - المسألة الثالثة - وجهة ودرجة التحول الممكن نحو الديمقراطية فالاشتراكية

من الطبيعي بأن الاستخلاصات، تصبح استخلاصات تناقش في وجهة ودرجة التحول الممكن نحو الديمقراطية، فالاشتراكية ضمن هذه البلدان، مما يجعلنا أمام جملة مسائل تبدأ من الاقتصادي حيث لم يعد باستطاعتنا أن نقول بأنه من المستحيل تحقيق أي تقدم على طريق التنمية الاقتصادية، الا إذا فك الارتباط نهائياً بالنظام الرأسمالي العالمي، لأنه نحن في عصر لم تعد فيه هذه المقولة مقولة لا واردة ولا قائمة. ونحن عائدون من اختبارها، إذاً عكسها ليس القول بان الليبرالية الجديدة معها كل الحق، وأن كل تبادل هو في نهاية المطاف في مصلحة الطرف الأضعف بين طرفي التبادل، هذه هرطقة لا يمكن أن تشكل جواباً على ما تحقق، ما حصل من فشل في التجربة الأولى، ما الجواب عليه؟ الجواب هو مقدار الاستقلال الاقتصادي النسبي الذي يجب أن يرافق كل محاولة تنمية، والذي بموجبه يمكن أن تحشد العناصر الداخلية الوازنة في اتجاه ليس فك ارتباط مطلق بالنظام العالمي، وانما باتجاه بناء حيز استقلال ما، يسمح للسوق الداخلي بأن يأخذ مكانه، لعوامل التطور الداخلي بأن تأخذ مكانها، وبالتالي يسمح باندفاع البلد المعني، خطوة على طريق التنمية الاقتصادية والتحرر الاقتصادي والاستقلال الاقتصادي في آن. مثلما نناقش على صعيد المراكز المتقدمة في النظام الرأسمالي العالمي مقدار ارتهانها واستقلالها عن بعضها. إذاً هنا أمامنا موضوع من مواضيع البحث، هذا ليس الموضوع الوحيد، هذا الموضوع الذي يبحث على الصعيد الاقتصادي. إذا انتقلنا للصعيد الثقافي فنحن أمام قضية كبرى، أمام تحد كبير، ما الحد الفاصل بين حداثة نرفضها بصفتها اقتلاعا لهويات وبنى وحقوق ومقدسات لهذه الشعوب، وما بين حداثة لا غنى عنها، ولا بد وأن تمس بثقافاتنا وايديولوجياتنا وبنياتنا الموروثة. وغني عن القول هنا إننا امام سجال بين دعاة التغريب ودعاة الأصولية، لا يخفى علينا أنه موجود في كل زمان ومكان. هذه المرة نحن أمام نقاش متجدد، هذه عينة من

القضايا والخلاصات التي يجب أن تتضمنها وثيقتنا، والتي يجب أن نقول فيها رأياً متواضعاً واضحاً مفتوحاً واعداً بالمناقشة، لكن جديداً، لجهة اعتباره بأنه لسنا أمام ترسيمة تحل قضايا الوضع العالمي بإطار محدد، وأمام مجموعة نتائج تتصل بأوضاع العالم الثالث.

**القسم الثالث - في الوضع العربي**

هنا لن أقف أمام الوضع العربي لجهة رصد كل ميادين ما نطلق عليه المسار الانحداري للوضع العربى، سواء كانت هذه الميادين متصلة بوضع السيطرة الإمبريالية على العالم العربي، أو متصلة بالصراع العربي- الصهيوني والقضية الفلسطينية، أو متصلة بتجارب النمو والتنمية الاقتصادية أو متصلة بمحاولات بناء مجتمعات مندمجة وطنياً وقومياً أو متصلة بقضية الوحدة العربية، أو متصلة بمختلف المسائل المتعلقة بالتقدم الاجتماعي على وجه الإجمال، مما سيكون له مجال للمناقشة. أنا أريد الإشارة إلى ما سيكون واجباً علينا ونحن نصوغ وثيقتنا الفكرية البرنامجية. وهنا بالحقيقة اقتربت من مس ما اصطلحنا عليه في منظمتنا الخط السياسي للمنظمة. نحن في نقاشنا الدائم كان عندنا الهوية الفكرية العامة التي نتصورها في صيغة عنوان فكري؛ ماركسيون ام غير ماركسين؟ ماركسيون بأي معنى؟ ماركسيين. لينينيين مجددين الخ . . . وعندنا مترتبات تطبيق هذا الخيار الفكري ليس بصيغة برنامج منظمة العمل الشيوعي، ولكن بما نسميه الخط السياسي. أنا رأيي في الوضع العربي. وهنا سأبدأ صياغة المسائل بصفتها قضايا للبحث. لأن مباشرة طرحها كقضايا قوة الايحاء فيها أكبر بكثير من القضايا المجردة الخارجية. قضايا للبحث، بحيث يتبين للجنة المركزية أنه ونحن نصيغ موضوعات وثيقتنا الفكرية البرنامجية، من بحث الخيار الأشتراكي إلى الخوض في الوضع العربي، وصولا إلى الوضع العربي، فالوضع اللبناني فما تلاه بحيث نصبح امام صميم الخط السياسي للمنظمة، في الحقيقة ما ستكون أمامه هو مناقشة في مدى تصور، أو عدم تصور الترسيمة الطبقوية الاقتصادوية، التي اعتمدناها في فهم حصيلة تطور العالم العربي خلال نصف قرن كان صوابنا قاطعاً، بالقول إن الوضع العربي يسلك مساراً انحدارياً، هذا الذي لازم تأسيس المنظمة، الآن في ال ١٩٩٤ يشكل وقائع يومية، كان صوابنا قاطعاً بالقول إننا في موقع المعارضة من هذه الأنظمة المسؤولة عن هذا المسار الانحداري
العام. ليس هنا موضوع النقاش، يعني هذا الموقع السياسي الذي اخذناه والمسلك السياسي الذي ترتب عليه، اعتقد معه أنه لنا الحق بأن نكون مفعمين بتأكيد صوابه. ما ادعو إليه ألا تكون مفعمين بتأكيد صوابه، بل إلى إعادة مناقشته، هو الترسيمة التي تعرفون في مناقشة تطور الوضع العربي تفسيراً اول لما بعد نكبة ١٩٤٨ بأنه نحن كنا أمام عجز تحالف البرجوازية الكبرى وكبار ملاكي الأراضى عن الوفاء في مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية فحصلت نكبة فلسطين. رداً عليها قامت حركة تحرر وطني عربية بقيادة طبقية أخرى، كان لنا تشريح واضح لست في وارد استعادته، ولنا حكم على هذه القيادة الجديدة. في ضوئه قرأنا هزيمة حزيران

١٩٦٧ وكان لنا استخلاص فكري يناقش هذه الأنظمة التي انتجتها حركة التحرر العربي بمعايير تكوينها الطبقى، ودور هذا التكوين الطبقي فى هزيمة حزيران ١٩٦٧، وفيما تلا ذلك من مسار انحداري متوالٍ وصولاً إلى صوغ البدائل التي اعتقد أنه باستعادتها وتراثنا في هذا المجال غزير. كان واضحاً بأننا نناقش، نحاكم الثورات التي قامت بقيادة هذه الأنظمة بمقاييس مستمدة من حقل تصورنا كمحاولة للمواءمة بين المثال البلشفي والمثال الصيني. النقاش كان نقاشاً لهذه الأنظمة، وعلى أنه نقاش للأسباب التي حالت بين أن تكون أنظمة دكتاتورية البروليتاريا، والأسباب التي حالت بينها وبين الاكتمال والنمو والتحول اشتراكية، مما كان يمت بأكثر من صلة لمجمل الترسيمة الأجمالية التي قرأنا بموجبها اوضاع حركة التحرر الوطني عالمياً. ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون صياغتنا للرد اللازم على أزمة الوضع العربي هي صياغة اخذت عنوان في سبيل قيادة عمالية لحركة التحرر الوطني العربية، ليس المهم أن هذا مصطلح استعملناه في المؤتمر الأول، وبين المؤتمر الأول والثمانينيات نأت بنا المسافات. جيد أنه نأت بنا المسافات، لكن جوهر النقاش ظل من موقع المعارضة، من موقع الاستقلال عن هذه الأنظمة، يحاكم حركة التحرر الوطني العربية، يحاكم ما اصطلحنا على تسميته الثورة أو الثورات الوطنية الديمقراطية العربية، بمقياس مدى توفقها في صياغة التحالف الطبقي بقيادة عمالية، مما يمكن أن يجعل هذا التحالف الطبقي قادراً على أن يشكل ركيزة لثورة وطنية ديمقراطية، أو ثورات وطنية ديمقراطية حقيقة منتصرة، قادرة على تحقيق التحرر الوطني الاقتصادي والسياسي، وعلى تحقيق التقدم الاجتماعي والتحرر القومي والديمقراطية والوحدة. وأنا استعيد هنا صيغة الترسيمة الأجمالية التي كانت لنا، وعلى مقياس هذه الترسيمة كنا نناقش ونحاكم المسار الانحداري في الوضع العربي، وندل بالأصبع على مسؤولية الأنظمة والقيادات عن ايصال الوضع العربي إلى حيث هو عليه. هل بقي من مجال في ظل هذا التحرر النظري في تدبر أمور الاشتراكية ونقد الماركسية، وفي ظل هذه الرحابة في محاولة فهم وقائع الوضع العربي، وفي ظل هذه الدعوة إلى نقاش أعمق وأرحب لوقائع واحتمالات تطور العالم الثالث، هل بقي من مجال لإعادة انتاج تلك الترسيمة التي أنا اسميها الترسيمة الطبقية الاقتصادية في رؤية مبعث الأزمة في الوضع العربي؟ أم اننا امام حقل من البحث محكوم بان يكون أكثر اتساعاً، لأنه يخوض هو بدوره أيضاً فيما يمكن اعتباره حدود دور السيطرة الخارجية على العالم العربي، في إعادة انتاج هذه الاعاقة التي شهدها تطوره في كل الميادين، من ميدان العجز عن المواجهة المتوازنة في ميدان الصراع العربي الصهيوني، إلى ميدان الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية، يخوض في حدود دور السيطرة الخارجية لكنه يخوض أيضاً في عناصر ونتائج التخلف الداخلي، مأخوذ التخلف الداخلي هذه المرة، ليس على أنه مناقشة للناتج القومي الخام، مأخوذ التخلف الداخلي على أنه بنية أكثر تكاملاً من أن تلم بها ارقام التحليلات الاقتصادية، وأن يدخل فيها الثقافي والايديولوجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي تدخل فيها كل المسائل التي يمليها علينا فهمنا لمصطلح الحداثة في التطور البشري، أن تستخدمه من مقاييس في مناقشة هذا الوضع العربي، وبالتالي هل تستعيد عام ١٩٩٤ انتاج نص يدعو مجدداً، ينادي

مجدداً في سبيل قيادة عمالية لحركة التحرر العربي؟ ام أننا سنكون أمام مناقشة لواقع، ينتج عن المناقشة نص يعنون على سبيل المثال، في سبيل قيادة ديمقراطية لحركة التحرر والتقدم العربية. اذا كان هذا الشعار يفتح بحثاً، ما البحث الذي يفتحه؟ يعني سيظل يحاكم الوضع العربي بمقياس دكتاتورية البروليتاريا التي اضعناها، حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد التي لم ننجح فيها؟ التحول الاشتراكي الذي لم نحسن نسخ نموذجه؟ أم سيناقش الوضع العربي وفق مقاييس أرحب ليس من لا موقع اجتماعي، بل من موقع اجتماعي يغلب مصالح طبقية وقومية، وخيار معين ووجهة نظر معينة، ولكن هذا الخيار يأخذ بعين الاعتبار إعادة وعي علة التخلف في البنى العربية، مثلما أخذ بعين الاعتبار نتائج ومفاعيل السيطرة الخارجية على العالم العربي، حقل البحث المقذوف في وجهنا يمس كثيراً مثلما شعرنا ونحن نناقش خيارنا الاشتراكي، بأنه لما وصلنا: التزام للماركسية مطلق أم استرشاد؟ شعرنا بان شيئا يطقطق، بان هناك منعطفا دخله البحث. هنا انا ادعو للاستنارة بانه في وثيقتنا الفكرية البرنامجية نحن سنكون أمام تحدي اعادة النظر في خطنا السياسي. في المنظمة رائج وسائد جو مفعم باحساس، بصواب الخط السياسي، سنناقش مصادر هذا الاحساس وأسبابه، ما هو مشروع منه وما هو غير مشروع، ما يقع في دائرة الشروع بصواب المسلك السياسي للمنظمة، بصواب اقامتها المديدة في موقع المعارضة العربية، وبالتالي المعارضة اللبنانية كما سنصف، وما بين سؤال حول مدى ووجاهة استمرارنا مفعمين بصواب الخط السياسي بصفته مجموعة استخلاصات ترتبت على مفاتيح فكرية معينة، وعلى قراءة معينة، من الواضح أنه عند هذه الاقسام بدا الوضوح أكثر لأسباب المقدمة التي دخلت فيها، حيث قلت إن هذه مقاربة تضع عناوين إذا أردنا تسميتها دعوة إلى الثورة على ما هو مألوف، فهي كذلك فعلا، في الخط السىاسي. ولكنها دعوة لا تدعو إلى اكتساحه اعتباطاً كيفما كان، لكنها تدعو اللجنة المركزية والمنظمة إلى مغادرة السكىنة والاخلاد إلى هذا الخط الذي اعتقد أنه ليس فقط التزام الماركسية اجمالاً، بل هذه ومعها التمسك بمفاتيح هذا الخط حيث شكلا عنصر لحمة وتماسك المنظمة، فنحن نطرق هذا الموضوع، طبعاً على تقديم سريع لا أستطيع أن أكلف نفسي تقديم مداخلة بلا مبالغة إذا أردنا تنظيم دورات للجنة المركزية وحددنا الوضع العربي، فيمكن أن أقدم مداخلة على امتداد ساعتين أو ثلاث بخلاصة وجهة النظر التي اعتقد أنه يجب آن ننتقل إليها.أما بحدود دعوة ل.م أن تعي أىن البحث فاعتقد أن الاكتفاء بطرق الموضوع والعودة عنه والاستكمال على هذا النسق بشأن مختلف المواضيع، مفيد للإيحاء بطبيعة البحث المطلوب إذا كان هذا حدود الموضوع.

## القسم الرابع - في الوضع اللبناني

هذه مناسبة للقول، إننا في وثيقتنا الفكرية البرنامجية، نستطيع أن نتحكم بحدود ما نريد الأدلاء به في القسم الأول والثاني والثالث، اما في القسم الرابع في الوضع اللبناني، لا نعود متحكمين تحكما مطلقاً، لأنه إذا كان الاجمال والعمومية والاستخلاص يمكن أن يسود في الأقسام

الأول، فان التحديد والوضوح والدقة والحسم هنا يجب أن يكون سيد الموقف لأننا نعيد بناء منظمتنا ضمن إطار هذا الوضع اللبناني، ونريد أن نفتح مسامات التنفس لها ضمنه.

جرياً على النهج الذي اعتمدته في تقديم الأقسام الثلاثة، لن أكون في حدود الوقت المتاح امام تقديم مشروع برنامج لبناني جديد، واضح أنه في ظل منهج البحث اعتبر أن التوصل إلى صياغة برنامج جديد للمنظمة ممره الإجباري نقد موضوعات البرنامج القديم، فاذا كنا ننسج على هذا المنوال في نظرتنا للخيار الاشتراكي الاجمالي، وإعادة وعينا للوضع العالمي، وإعادة قراءتنا وتحديد استخلاصاتنا للوضع العربي، فمن الطبيع أن ينسحب الأمر نفسه على الوضع اللبناني، مع تعيين أدق وخاص لحقل البحث بمستوى خصوصية الوضع اللبناني، وأسارع إلى تكرار القول إن المداخلة التي قلت اجزاء منها اليوم، والتي سأستكمل اجزاءها الباقية، بأنها ستفتح البحث ولها ما بعدها. ولا أتوخي منها قول الكلمة الفصل، ولكن هي تنجح بمقدار ما تساهم في استنارة البحث حيث يجب في تقديري. أما التقدير العام فهذا للنقاش. برأيي أن مفتاح المفاتيح لمناقشة الوضع اللبناني والاطلال على برنامج متجدد هو العودة إلى قراءة الحرب الأهلية، وهذا ممر ليس من ممر سواه، وطبعاً هنا لا نواجه مسألة الحرب الأهلية اللبنانية للمرة الأولى، والواقع أن منظمتنا كانت لها قراءة متمادية متجددة متتابعة للحرب الأهلية. وبالتالي السؤال المطروح علينا اليوم بداية هل نعيد التزام العناصر الناظمة لمختلف قراءتنا السابقة التي هي قراءة موحدة في نهاية المطاف للحرب الأهلية اللبنانية، أم نحن بلا مبالغة أمام طرح يتجه ويجب أو يراد له أن يتجه نحو قراءة مختلفة للحرب الأهلية اللبنانية؟ نحن والحرب الأهلية اللبنانية، دعوني أقول؛ إننا قرأناها قبل أن تقوم عام ١٩٧٥، وهذا موقف. ثم قرأناها قراءة ثانية بعد أن قامت عام ١٩٧٧، ثم قرأناها قراءة ثالثة بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ، ثم شرعنا في قراءاتها قراءة رابعة بعد الاتفاق الثلاثي عام ١٩٨٥، وتمادت منذ ذلك الوقت قراءتنا للحرب الأهلية في اتجاه تأمين التغطية الفكرية والسياسية اللازمة لشعار الخروج من الحرب الأهلية، ما بين التاريخين، ما بين القراءة الأولى التي استشرفت احتمال افق حرب اهلية في البلد، وتدعو إلى نهج معين في التعامل مع هذا الاحتمال، وما بين القراءة الأخيرة تراث طويل عريض موثق في كتابات عامة وبأقلام خاصة محددة، وكان لي أنا النصيب الأوفر من الكتابات والقراءات منذ نصوصها الأولى حتى نصوصها الأخيرة. وبالتالي ارجو، ونحن نتدبر أمر تقييم هذه القراءات وإعادة النظر فيها وربما الخروج عليها، أنه ونحن نناقش يسود تذكر منا جميعا أن الداعي إلى إعادة النظر هو الكاتب، مما يعني أنني لا أتكلم عن موضوع براني، وبالتالي نحن كلنا نناقش أمراً كان في صميم خطنا السياسي. ما مصدر السؤال؟ إن مصدره أنه أنا شخصياً، لست مطمئنا طمأنينة فكرية إلى تحليل يرى الحرب الأهلية اللبنانية حربين: واحدة كانت مرشحة إلى أن تنتج نتائج تغييرية متقدمة في الوضع اللبناني. وواحدة مؤذية، فيسفه الثانية، ويقول بمشروعية الأولى، انا شخصيا لاطمأنينة فكرية لدي، أنه يمكن أن يكون لدينا تحليل: الراسب منه في الراهن العام للمنظمة، وهي صياغة أنا مسؤول عنها، أن حرب السنتين أولاً في مقدماتها، أن المقدمات التي ترتب عليها هذا التكتيك الانخراطي في الحرب فيما أملته هذه المقدمات، حرب السنتين في وجه

منها حرب أهلية، وفي وجه اخر حرب تغييرية، فهي مرفوضة بمعنى ومقبولة ممراً بمعنى، حرب ٧٧-٨٢ بما هي حرب الدفاع عن الموقع الوطني، هذه حرب مشروعة، بما هي حرب المشروع الانعزالي للتقدم على طريق استلام البلد هي حرب اهلية مرفوضة، أقدم هنا التبسيط العام الممكن الذي بامكاننا أن نراه الآن أكثر لأننا اخذنا مسافة عن الحرب الأهلية. ولكننا البارحة ونحن نستمع إلى وليد جنبلاط فاننا نسمع صدى السنين الحاكي، كأنه يصرح وكانني أصرح في عز التعبئة الوطنية قبل ٨٢. أنا أعرف أنه على مسلكنا وانخراطنا وتكتىتكاتنا وسياسيتنا وبرامجنا وقراءاتنا ونصوصنا، ترتب وعي اجمالى في المنظمة لفهم الحرب الأهلية اللبنانية، باختصار في الأخير يخرج منه برنامجياً أن الحرب الأهلية اللبنانية خيار: مواجهتها عبر الانخراط فيها، محق بمعنى وخيار برنامجي انتحاري بمعنى.

يعني انه يوجد نظرتان للحرب الأهلية، الحرب الأهلية التي تستحق، واخرى لا تستحق. صحيح ليس لدينا نص تبسيطي يقول ذلك، ولكني أقدم الأمر على هذا النحو لأقول ما هو الوعي الاجمالي، لكم حربكم ولنا حربنا، في الحقبة التي كانت حقبة العز والمشروعية والتي تستحق أن يعاد انتاج الوعي المتماهي معها، وفي الحقبة التي تستحق أن ترذل، أنا ادعو لقراءة مختلفة للحرب الأهلية اللبنانية، عندما تأتي القراءة في معناها الملموس نتفق على أننا نقرأ الحرب الاهلية قراءة مختلفة يمكن أن ندلي برأينا، ولكني اود هنا أن أقول مسبقا لست في حاجة الآن لكي اجدد اقتناعي، وهذا ليس من قبيل التسوية الفكرية، اقتناعي الصارم أن الطبقة أو التحالف الطبقي الإجمالى السياسي الذي كان قيماً على شؤون البلد منذ اعلانه كياناً مستقلاً عام ١٩٤٣، حتى العام ١٩٧٥، بأنه اثبت في كل منعطف وعبر السياسات والممارسات، اثبت أنه كان المسؤول الأول، والأكبر تحملاً للعبء التاريخي من جعل الحرب الأهلية ممراً أجبارياً كتب عليها. ليس لدي أي تعديل شخصياً في المقدمات ولا في مناقشة النظام اللبناني والطبقة القيمة عليه، على أنه نظام كان ولىد تركيب أهلي في مسلكه مع كل التبدلات الطارئه على الوضع اللبناني، دفع البلاد إلى هاوية الحرب الأهلية، وبالتالي كل الأدب السياسي الذي يؤشر إلى المسؤولية الواضحة عن عجز هذه الطبقة، عن ادارة شؤون البلد بما يجعل الخيارات المفتوحة امام تطويره، خيارات قادرة أن تشق طريقها في معزل عن هذه المحطة التدميرية، التي كان اسمها الحرب الأهلية. النقاش ليس هنا، انما النقاش الذي ادعو له هو نقاش ناقد لفكر اليسار، وبرنامج الحركة الوطنية للحرب الأهلية. غني عن القول هنا أنه لا أحد يمكن أن يكون مع الفكر الذي قال إن اليسار الدولي فرض الحرب الاهلية، وهذا ليس مدخل النقاش النقدي الذي ادعو اليه. كون النظام اللبناني بعد ١٩٦٧ بمختلف اجنحة الطبقة المسيطرة آنس اختلالاً في الوضع العربى تصور بموجبه أنه على الهزيمة العربية الشاملة عام ١٩٦٧ يمكن أن يترتب انسحاب لبناني من دائرة الصراع العربي الصهيوني وموجباته، مستقوياً بهذا الاختلال، وفق المعادلة التي كررناها غير مرة أقصى الانعزال في السياسة واقصى الانفتاح على الصعىد الاقتصادي، مما وصفنا به مسلك الطبقة المسيطرة، وبالتالي العودة إلى وقائع الاعوام الحالكة في التارىخ اللبناني العربي الحديث ٦٧ و٦٨ و ٦٩ بصفتها اعوام قىام الحلف الثلاثي، وقيام دعوات

اخراج لبنان من الدائرة العربية الا حيث ينتفع، اخراجه حيث يدفع الثمن والغرم، وبالتالي دور ذلك في تسهيل انكشاف البنية اللبنانية بلا حدود أمام ادوار العوامل العربية الوافدة. أنا اعتقد أن هذا تحليل صحيح ودقيق، وهو ملك التاريخ ومنصف، ولا يرمي هذه الطبقة المسيطرة بما ليس فيها. وإذا كان لنا أن نقرأ مرة اخرى الحرب الأهلية اللبنانية، فليس باستطاعتي الاستمرار في قول هذا الكلام أم لا، إنما كل نقاش اعتقد أنه لن يكون في دائرة الصواب إذا أراد أن يصنف مسلك الطبقة المسيطرة على أنه كان يقع في دائرة ردة الفعل، على فعل أصلي آخر، وأنه ماذا تفعل الطبقة المسيطرة وقد احاطت بها هذه الوقائع، هذا ليس النقاش، إنما النقاش لأن له مساس بالمستقبل وليس للماضي، هذا يمكن أن يحصل ويؤرشف. نحن نناقش المستقبل. لا أحد منا يمكن أن يقدم كفالة واقية للبنان من احتمالات انفجار حرب أو حروب أهلية ما، بدليل أن الثمانينيات كلها قضاها لبنان في حروب أهلية متعددة، كنا ضدها ولكنها كانت قائمة، لأن احدا لا يستطيع أن يقول إن هذه البنية اللبنانية بعد أن عمدتها التجربة، باتت غير قابلة للوقوع في الحرب الأهلية مرة أخرى، من يستطيع أن يصوغ استنتاج فكري حصين إلى هذه الدرجة ومن قال إن المرور بمثل التجربة المروعة للحرب الأهلية لا تجعل البلد يصاب بجرثومة الحرب الأهلية المتجددة إلى آمد غير منظور. يمكن أن ينشأ فكر من نوع ثانٍ لا يقول باقفال ملف الحرب الأهلية، لأن ملف الحرب الأهلية فُتح، ويبدو انه لم يُقفل، لأن الموضوع ليس ماضياً بل لأنه مستقبل. فمناقشة فكر اليسار وبرنامج الحركة الوطنية لمواجهة الحرب الأهلية في حينه، ليس في الواقع مجرد مناقشة الماضي، انما هو مناقشة لماضي وحاضر ومستقبل البلد، وبالتالي ليس الموضوع ما هي الخلاصة النقدية التي سنتتهي إليها، عندما نصل إلى هذا الأمر، سنعلن خلاصات نقدية حول مسلكنا، أي الخلاصة التاريخية برسم التوثيق التاريخي. ما هو الاستخلاص الذي يجعل لموقفنا المتخذ ضد الحرب الأهلية وضد ممرها ووجهتها منذ حوالي عقد من السنين من عام ٨٤؟ منذ ٦ شباط ٨٤ أعلنا المسافة وفرضت علينا المسافة، لأنه بدت هذه المرة أنها حرب اهلية غير مختلطة، بلا التباسات وطنية، كما أنه لا يوجد حرب وطنية بالتباسات طائفية، كل وجهة ولها قواها، نحن مضى علينا تقريباً حوالي عشر سنوات. منظمة تصنف نفسها في دائرة مقارعة مشاريع الحرب الأهلية على مسافات في البداية بدت غير متساوية، ومن ثم حثيثا بدأت تتحول إلى وجهة معاكسة للحرب

الأهلية من جميع ضفافها ولكل مشاريعها، ومن على مسافة تكاد تكون متساوية من اطرافها. انا أسجل واقع، هذا الموقف، هذا الموقع مبني على ماذا، ما هي حصانته، هل هو وليد غريزة سياسية فقط، نؤسسه على غريزة سياسية قوامها اكتشاف أنه لا مكان لنا في هذه الحرب الأهلية، فلماذا نجشم أنفسنا عناء البحث عن موقع ونكسر رأسنا كما فعل الحزب الشيوعي؟ ام أنها تضرب أعمق في نقاش مقولة الحرب الأهلية لبنانياً وفكر اليسار وبرنامج الحركة الوطنية في مواجهة هذه الحرب؟ ولا يخفى عليكم بأني ادعو مرة أخرى إلى مناقشة فكر اليسار وبرنامج الحركة الوطنية بصرف النظر عن كونهما يطرحان نحو تغيير وطني ديمقراطي علماني للنظام اللبناني، انا ادعو واعتبر أنه لا صياغة برنامجية قادمة حاسمة من دون البت بالسؤال التالي:

وهل كان فكر اليسار وبرنامج الحركة الوطنية فكر حرب اهلية ايضا؟ الأن الحرب الأهلية اللبنانية كانت حرب برامج ومواقع ومواقف ومقاربات ومصالح،
وعند قراءتها كمؤرخين نرى هذا فعل كذا أو هذا أفضل من هذا. أنا لا ادعو إلى ذلك، وأنا لست أضع سلم قيم الآن، إنما أقول إن الفرضية التي تقول فرضت الطبقة المسيطرة حرباً اهلية على البلد، فما كان من اليسار والحركة الوطنية الا أن دخلاها بفكر وبرنامج مضاد للحرب الأهلية. انا أريد النقاش في هذه النقطة، خاصة وأننا طرف نعتبر أنفسنا وبحق مسؤولين عن جذر الصياغة السياسية للحركة الوطنية بين ١٩٧٥ - ١٩٨٢، عندما كنا نقول: نريد أن نقرأ البرنامج المرحلي، اقرأه في مرآة تقرير منظمة العمل الشيوعي هذا صحيح، تقرأ مذكرات الحركة الوطنية بعد العام ١٩٧٧ بمقياس تقرير عام ١٩٧٧ للمنظمة. وهذا صحيح أيضاً، نحن اصحاب موقف لم تكن تنقصه الصراحة، فيما الحزب الشيوعي اللبناني عندما أقدم على الحرب الأهلية ساده نقاش، كان فيه طرفان، طرف داعٍ لعدم ولوجها وترك التطور الاقتصادي الاجتماعي الطبقي الداخلي السياسي (غسان رفاعي) يأخذ مجراه، وأن الدخول في لعبة الطوائف مسألة لا يريدها، وطرف ثانٍ قال نحن داخلون، وهذه حرب تغيير. منظمتنا في تقرير ١٩٧٥، اعطت تحليلا للبنية اللبنانية، قالت بموجبه إن الشكل المرجح للانفجار في البلد هو حرب اهلية وليس تغيير، ولا هذا الاستقطاب الذي يتحدث عنه الحزب الشيوعي، وبالتالي نحن لنا نظرتنا للحدث القادم، وهذا الحدث القادم لن نبقى بعيدين عنه، فسننخرط وفق الفكر والبرنامج الآتي. ولست هنا في معرض استعادة تقرير ١٩٧٥، من نقاش للطوائفيات، للحركات الطوائفية المتعددة، للاستقطاب الداخلي، للمسلك الواجب اعتماده لمواجهة هذه الموجة القادمة على البلد. مما يضعنا، وهذا تقرير ومسلك وموقف جمع بين قضية وطنية من ناحية، وما بين المسألة الاجتماعية الاقتصادية السياسية الداخلية من ناحية ثانية. مسؤولية البحث التي تواجهنا والتي عليها يترتب صياغة أي برنامج لاحق، هو فعلا تعريض فكر اليسار وخاصة فكرنا ممثلاً بنا، وبرنامج الحركة الوطنية، الذي هو نتاج أثر فكر اليسار على الوضع العام في مواجهة الحرب الأهلية بصفته وتحت سؤال اتهامي هل هو من ضفة معينه في البلد فكر حرب اهلية أيضاً؟ بمعني هل هذا الفكر وهذا البرنامج ايضا راهن على أن تكون هذه الحرب الأهلية الطائفية التي فرضت الطبقة المسيطرة أشعالها، راهن على أن تكون آخر حروب هذه الطبقة، والحرب التي سنقلب نتائجها على رؤوس أصحابها، كما كان ماو يقول: إذا قامت حرب نووية فهذه المرة ستكون هذه الحرب وبالاً على الرأسمالية التي فجرتها. طبعاً هذه استعارة تضخم الموضوع، انما المضمر في الطرح، أنه لا فكاك من أن يكون شكل الصراع في البلد في هذا التشابك الاجتماعي السياسي الايديولوجي الثقافي الطائفي الطبقي وقد أحسنا قراءته، وانا هنا لا ادعو إلى النكوص عن كل خصوصية قراءتنا للبنية اللبنانية، خاصة أننا قرأناها قراءة بالغة الدقة بالقياس لسوانا، وأقل مقدار ممكن من التبسيط اليسراوي كان عندنا، في الوقت الذي كان فيه شيوخ التحريفية والتقليد كانوا عندما يصلون إلى المسألة الطائفية في البلد ينهونها بكلمتين آفة اجتماعية، في حين أننا قدمنا قراءة للبنية اللبنانية تقول بانه لا تقرأ المواقع الفاصلة في تاريخ البنية اللبنانية الا وقد شوهد فيها العامل

الطائفي مجدولاً بالعامل الاجتماعي والسياسي والطبقي. المضمر عندما يقرأ كل النتاج، وهنا اتكلم عن النصوص، ولاحقاً أقف امام الموقع والمواقف، المضمر في حينه أن البلد قادم على أزمة، وانفجار يراد له أن يكون حربا اهلية محبطة من جانب الطبقة المسيطرة، نريد لهذه الحرب أن تكون حرب تغيير وطني ديمقراطي تحبط الاحباط وتقلب نتائج الحرب على رؤوس اصحابها، معتبرين أن الطبقة المسيطرة هي التي لجأت إلى مراكمة نُذُر الحرب الأهلية لكسر موجة النهوض الوطني والاجتماعي التي يشهدها البلد الذي هو موضوع نقاش الآن بمقياس الذي فعلناه عندما ناقشنا ثورة أكتوبر ١٩١٧، في محطة من البحث، قلنا لا نناقش بهدف القول إنه لا لزوم للثورة، النقاش أن الثورة حصلت ونحن نناقش الظروف والنتائج وليس الدخول فيها أوعدمه. وهكذا الآن نحن نناقش ليس لنقول إن أهم خلاصة ستخرج بها ندخل الحرب الاهلية أم لا، يمكن أن ننتهي إلى أن الأحداث كانت أكبر منا جميعاً، فكيف يمكن ان تكون في المرة القادمة ليس أكبر منا جميعاً، بناءً لأي حصانة فكرية، فاعادة النقاش في فكر اليسار وبرنامج الحركة الوطنية بالقياس للحرب الاهلية اعتقد أنها مسالة يمليها صميم موضوع الصياغة المستقبلية للبرنامج، ولا يمليها فقط النظرة في الوضع السابق، وإلى ذلك أضيف لأن انسحابنا من الحرب الاهلية لم ينهها، ولان انهاء الصيغة التنظيمية للحركة الوطنية لم ينه بقايا خطابها السياسي، ونحن مازلنا نواجه بقايا تجليات فكر اليسار والحركة الوطنية في مواجهة الحرب الأهلية، تارة على لسان وليد جنبلاط، وطورا على لسان الحزب الشيوعى. تارة عن الحزب التقدمي وأحياناً ماخوذة وصادره باسم ناطق سوري، مما يستوجب منا نقاشاً يضع حداً واضحاً بين فكر آخر في التعامل مع الحرب الأهلية، أي حرب أهلية قادمة وبين فكر وبرنامج اليسار والحركة الوطنية السابقة، كي نبين الموضوع بشكل أكثر دقة ووضوحاً.

الحرب الاهلية لا شك قامت بشهادة وثائقنا والوقائع على ركيزتين انفجار في الحلقة الوطنية وانفجار في الحلقة الاجتماعية السياسية. في الحلقة الوطنية انفجر البلد، لا شك أن مسلك التنصل من كل موجيات الصراع العربى الصهيوني والقضية الفلسطينية، الذي كانت تقترحه الطبقة المسيطرة. مسلك مرفوض ومدان ولا يمكن الدفاع عنه بأي شكل من الأشكال، مقابل ذلك الصراع الذي اعتبرناه من جانبنا، صراع تغيير وطنى ديمقراطي. واعتُبر من الجانب الآخر حرب أهلية بين مسلمين ومسيحين، يجب آن يصمد فيها المسىحيون، ويجب أن تحرر ارادة المسلمين ممن يسيطر عليهم. الشعار المقابل كان اذاً صمود المسىحيين وتحرر ارادة المسلمين. فيما الشعار من جانبنا التغيير الوطني الديمقواطي الاجمالى للنظام اللبنانى. نحن واريد هنا الاستطراد ثم أعود إلى النقطة وسيتضح لكم سبب الاستطراد. نحن كنا دائماً اصحاب إلحاح على التمييز بين عروبة داخلية للبلد تستحق الصراع من اجل مراكمة عناصرها وانجازاتها ومداميكها المتنامية، لأننا لم نكن نرى للبلد افق اندماج اجتماعي بلا هوية وطنية، ولم نكن نرى للبنان، ولا نرى الآن للبنان هوية وطنية خارج دائرة انتمائه العربي، لان المثال الصهيوني القريب يجعل البلد أمام احد خيارين: إما أن يكون في الشرق وهذا له طريق، وإما أن يكون كياناً عربياً من داخله، وهذا يرسم له مستقبل آخر. وبالتالي كمنظمة ومن مسقط رأس عروبي بقدر

ما كنا نضغط على التمسك بهذا العنصر، عنصر العروبة الداخلية للبلد، ولا نساوم عليه، ونصارع من اجله، ونعتبر بأنه لا وحدة مجتمعيه لبنانية من دون رجحان هذه الهوية الثقافية السياسية الوطنية القومية العامة. كنا نجأر بالشكوى من اساءة غزوات العروبة الخارجية لصعيد الوضع الداخلي، والمفاعيل المعاكسة التي تولدها، واعتقد أنه عند العودة إلى نصوصنا في السجال لا يخطىء البصر بأن العروية الداخلية برأينا هي العروبة اللبنانية. وان العروبة الخارجية المضمر السجال معها هي عروبة الأنظمة ممثله بالنظام السوري، واضح الموضوع السؤال المطروح بعد ٢٥عاماً من العام ١٩٦٩، و١٩ عاماً على١٩٧٥: هل القضية الوطنية التي كنا نراها دائماً على المفصل بين ضرورة مراعاة احكام العروبة الداخلية، وبين ضرورة ضبط مسلك العروبة الخارجية هي القضية الوطنية، كمنظمة شقت عصا الطاعة على الأنظمة العربية، واعلنت استقلاليتها منذ ولادتها، وكانت تفهم كل قضية وطنية على أنها تكون مشروعة وتنجح، بمقدار ما تنأى عن الاستظلال بما نسميه النظام العربي العام. هذه المنظمة التي كان من الواضح أنها تساجل من موقع عروبة داخلية أصلية مؤصلة، ساعية إلى أن تكتسب مزيداً من المضامين المتصلة ببنية البلد، وتجادل في معنى ووظائف وتأثيرات ومضار وسلبيات موجات العروبة الخارجية الوافدة إلى البلد، من فوق توازناته وتراكيبه ومعضلاته وموجباته، يحق لنا أن نطرح السؤال أنه بين العروبة الخارجية والعروبة الداخلية، أين تقع العروبة الفلسطينية التي في ظلها تمت الحرب الأهلية في البلد؟ وافتح هنا قوسين، انه بالنسبة لنا في جانب من نظرتنا الخاصة للعروبة الفلسطينية التي وقفنا معها بلا حدود وعلى ذلك تشهد مواقف، للعروبة الفلسطينية خاصة لا يمكن أن نراها في أي عروبة قطرية أخرى في العالم العربي، اذ أنها منذ نشاة القضية الفلسطينية دائماً كل بلد عربي له قسطه وحقه من العروبة الفلسطينية. وبالتالي في جانب منها، العروبة الفلسطينية ليست عنصراً برانياً أو خارجياً بالمطلق بالنسبة للاقطار العربية المعنية بالصراع العربي الصهيوني، والمعنية بالقضية الفلسطيئية استطراداً. وبالتالي الحديث عن مشروعية تأثر بموجبات العروبة الفلسطينية لبنانياً هو حديث يندرج في سياق مشروعية وضرورة وحتمية التأثير عربياً بالعروبة الفلسطينية في كل مكان، هكذا نقرأ تاريخ مصربعد العام ١٩٤٨، وهكذا نقرأ مسلسل الأحداث عربيا، فثورة ٢٣ تموز في مصر على لسان ابطالها يقولون إنه فيها حصة اساسية لحصار الفالوجة في حرب فلسطين، وفيها حصة لما كان يدور على أرض مصر، وكذلك الأمر في الحياة السياسية السورية والأردنية. . . هذا الجانب الذي يجعل العروبة الفلسطينية عنصر استنهاض ونهوض وطني وقومي في كل قطر عربي معني بالصراع العربي الصهيوني، وعندما تكون العروبة الفلسطينية عروبة قضية فلا تناقض مع التزامها وموجبات الديمقراطية، بينما العروبة السورية أو العروبة المصرية...أو عروبة أي نظام هي عروبة النموذج الذي يربطك بسياساته ومصالحه الاقليمية الخ... وارقاها كان النظام الناصري، حيث أن عروبته لم تستطع أن تصمد أمام كل روافد حركة التحرر العربي، لأنه نهض بينها وبين هذه الروافد خندق اساسي هو حاجز الديمقراطية. على كل حال الانفصال تم تحت عنوان اعادة الحريات السياسية واعادة الأحزاب السياسية إلى سوريا. أنا لا احاكم

اقتراحنا على الوضع اللبناني بأن يأخذ بنصيبه من دعم ومؤازرة واحتضان والاتصال بالعروبة الفلسطينية، لا إعادة نظر في هذا، لأن كل قضية وطنية عربية في جانب منها، في الجانب المتعلق بالصراع العربي الصهيوني، متصلة اتصالاً وثيقاً بهذه العروبة الفلسطينية، ولكن فيما اقترحناه على الوضع اللبناني دعم الثورة الفلسطينية من دون حدود، هل كنا نطرح فكراً وطنياً يوحد البلد وراء برنامج مواجهة، أم كنا نطرح فكراً وطنياً قومياً، إذا كانت له مشروعيته عبر اتصاله بموجبات الصراع العربي الصهيوني، ولكن وقعه على البنية اللبنانية وقع تفريق أهلي لبناني، لماذا؟ لأنه كانت العروبة الفلسطينية التي غامرنا معها. الآن ليس سراً علينا بان العروبة السورية هي المطروحة مظلة للقضية الوطنية في البلد، ما رأينا بهذا الخطاب، هل هذا خطاب وحدة وطنية، أم أنه خطاب إعادة انتاج الانقسام الأهلي وربما الحرب الأهلية؟ هدفت من وراء مقدمتي لأقول لا تتساوى القضية الفلسطينية مع النظام المصري أو السوري أو أي نظام آخر. ولا تتساوى العروبة الفلسطينية مع عروبة أي قطر أو نظام عربي له مصالح، هذا صحيح، ولكن هذه العروبة الفلسطينية في قسط من اعبائها كانت امراً واجب الاضطلاع على الساحة اللبنانية، لكن السؤال المطروح وخاصة من جانب منظمتنا التي اخذت موقف الدعوة إلى اباحة هذه الساحة اللبنانية من دون حدود، في امتداد نظرة اشمل لها تقول بحرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد عربياً ومشرقياً. النقاش ليس لماذا قلنا هكذا أو لم نقل، فنحن قلنا، ولكن هل كان ذلك فكر وحدة وطنية في مواجهة اسرائيل، أم كان فكر حرب أهلية من زاوية ثانية، من زاوية الالتزام بالقضية الفلسطينية. إن نقاش هذه النقطة، لأنه في مراجعاتنا العديدة وآخرها النص الذي كتبته، وناقشته اللجنة المركزية حول مسلك الحركة الوطنية حيال القضية الفلسطينية، العمل الفدائي الوافد وموقف كمال جنبلاط وموقف منظمتنا، والحصيلة الاجمالية لموقف الحركة الوطنية، وما اعتبرناه دعوة إلى خط الموازنة والضغط والتدقيق بين أعباء الثورة الفلسطينية بمجملها، وبين مقدار ما يستطيع ان يتحمله لبنان. شخصياً اعتقد بأنه يأخذ بألوان من النقد الجزئي. يبقى أن نقف أمام إعادة التدقيق في فكر القضية الوطنية ملخصاً في حينه، ومنذ ٢٣ نيسان ١٩٦٩ بشعار دعم العمل الفدائي، كم كان هذا الفكر الوطني المستظل راية العروبة الفلسطينية هو فكر حرب أهلية في البلد من زاوية أخرى. طبعاً ليست النية أو الهدف اكمال النقاش وصولاً إلى القول: هذا استعان بالفلسطينيين وهذا استعان بإسرائيل، والاثنان متساويان. ليس هذا النقاش، إنما نرى أن نقاشنا هو حول مقدار صواب هذا البرنامج الذي طرحنا من جهة، وبالنظر لشكل معين إلى احتمالات تطور البلد، وقياس الدرجة الممكنه من هذا التطور، وبالتالي اتخاذ وضعية القيّم على هذه الدرجة الممكنة من التطور، مما نجد شبيهاً له في نضجنا السياسي اليوم، عندما نناقش ونخلص إلى أنه يوجد حدود وضوابط يجب النظر من خلالها إلى وضع البلد، والتطلع إلى أي تغيرات ممكنة له، مما لا نجد له مرتكزاً في تعبيرنا البرنامجي والشعاري آنذاك. هذا موضوع أول يلزمه نقاش، ويستدعي نقاشاً مضاعفاً للسبب الآتي أنه: بعد أن قطعت الحركة الوطنية الفلسطينية شوطاً على طريق التحول من قضية يحملها جمهور غامض الملامح والتجسيدات، إلى ثورة لها مؤسساتها واقامت على الأرض اللبنانية، ليس

بمقدورنا ألا نناقش نقطة أولى كم حمَّلت لبنان فوق ما لا يستطيع، وساهمت في تقويض وحدته الداخلية. ونقطة ثانية كم بقيت متلازمه هذه القضية الفلسطينية مع قضية الديمقراطية بنوع العلاقة التي نسجتها مع الجماهير اللبنانية. لا نستطيع عدم مناقشة مفعول القضية الفلسطينية في الممارسة اللبنانية على صعيد الوحدة اللبنانية من ناحية، ومفعول هذا النمط من التزام مؤسسة الثورة الفلسطينية على الديمقراطية في البلد، ومن هنا نكمل، وللحركة الوطنية نصيبها من نقد السلطات الميليشياوية التي تعاقبت على البلد، وإن يكن هذا النقد له حدود معينه، فأنا اناقش نقطة كي أصل إلى موضوع في الأخير، ومن قال إننا نستطيع أن نعتبر آن سلطة الحركة الوطنية في ظل المقاومة الفلسطينية واجهزتها وادواتها على الجماهير اللبنانية التي كنا نعتبر أنها جماهير المناطق الوطنية، تساوى سلطة التزام بقضية فلسطينية واحتكام لأصول ديمقراطية، هذه زاوية. والزاوية الثانية هي قضية التغيير الديمقراطي في البلد، الذي يطرح في الحقيقة موضوع بنيوي بامتياز، بين التغيير الديمقراطي والتسوية الديمقراطية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، أين يقع الخط الفاصل لبنانياً بين الحرب الأهلية التي تدمر كل احتمالات التقدم على طريق الديمقراطية، وبين السلم الاهلي الذي يشكل شرط أي مراكمة لعناصر ديمقراطية وازنة إذا كانت قناعتنا بأن السلم الأهلي في مثل حال بنية كالبنية اللبنانية، هو شرط أي مراكمة على طريق مستقبل الديمقراطية. طبعاً واضح أنني استحث نحو قراءة نقدية تخرج على حدود ما الفنا تسجيله من خلاصات نقدية، ولكن ارجو أن تحاسَب مداخلتي في هذا المجال على أنها الكلمة المثيرة الأولى، ولا تحاسَب على أنها المداخلة التي تعطي كامل وجهة النظر التي لا بد أن تصل الى صياغتها المتوازنة في نهاية المطاف، حتى تشكل قراءتنا الجديدة المختلفة للحرب الأهلية. الآن ما هو سبب الخوض في هذا البحث، إنه إذا كنا سننتج برنامجاً سياسياً آخر للبلد، هذا البرنامج هل هو برنامج تغيير وطني ديمقراطي بمعني إعداد العدة مرة أخرى، هذه المرة مع توفير الضمانات الكافية لنجاح المغامرة، أم أنه برنامج يطرح منذ البداية وجهة التسوية الديمقراطية المتوالية انجازات وتراكمات على طريق توطيد السلم الأهلي وتحويله إلى قاعدة ثابتة. يوجد عدد من الأخطاء عام ١٩٧٥ المطلوب تجنبها مستقبلاً أم أنه سيكون لدينا منطق آخر، بمعنى آخر هل سنكون أمام فكر تغييري ديمقراطي، أم فكر تسووي ديمقراطي، للنقاش، ولا نستطيع أن لا نكون ضمنه، هذا البلد نناقشه، وحياة البلد من مادته تشتق، ولا يستقيم خطابنا حول الحرب الأهلية إذا كان سببه فقط أننا خارجها، وإن لم يمتلك متانه الخيار المتلائم مع بنية البلد، فهو قابل لأن يطل على مجازفات عدة، ولا يعود يملك المقاييس التي تسمح له بان يؤسس حركة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي للكلمة. الهدف من وراء العودة إلى هذا التاريخ، آكرر القول ليست عودة لتقييم التاريخ، إنما الهدف رؤية برنامجنا القادم إذا كان برنامج عروبة لبنانية معرفة تجاه مَن؟ وإذا كان برنامج تحول ديمقراطي فهو تحول ديمقراطي متحقق بإرادة مَن؟ إذا كان مفرج عن تطور لبنان، كم فيه من حق تقرير المصير للشعب اللبناني؟ بتقديري إذا استقام النقاش حول تاريخ البلد الحديث من جانبنا على قاعدة من الوضوح، لما كان اجبارياً وما كان اضطرارياً وما كان مشروعاً وما كان غير مشروع وما كان ذا مفاعيل مؤكدة وما كان قيد الاحتمالات، فاذا استقام فإننا نمتلك

شرط الصواب الإجمالي لإعادة صياغة برنامج حركة ديمقراطية عروبتها هي العروبة اللازمة، نفَسَها التغييري هو النَفَس الممكن، وقدرتها على الانتساب للبلد هي قدرة لا شك فيها، وبالتالي قادرة لأن تخرج من خبرة الحرب الاهلية السابقة، بما يمكن أن يوحي بانطلاقة متجددة.

**القسم الخامس - في تجربة المنظمة**

لأننا معنيون بأن نقول رأياً في منظمتنا، هنا والحقيقة في ضوء ما ذكرت، والذي ينطوي على دعوة لإعمال النقد بخطنا السياسي، عالمياً كان أم عربياً أم لبنانياً، واعتقد أن هذا الطرح إذا تكامل أكثر بفعل المداخلات التي ستحصل، وبفعل انتقاله من البانوراما الإجمالية إلى صعيد الوقفة أمام كل قسم وتحديده، اتصور أن وقعه عندها أكبر واشد وأوضح، عند وضعه قيد النقاش في المنظمة، لأن المنظمة على مبادئ، ثقافية معينة أحياناً ضحلة في الالتزام الماركسي، جادلت وناقشت، وكان ذلك ظاهرة صحية لأنها اخذت الموضوع بجد، ما بالنا إذا كنا نود الدخول في صميم نقاش نعرف أنه بالنسبة لها هو الحصن الحصين. منظمة خطها السياسي لا يرقي الصواب إليه، أود أن اقول هنا آن هذه مناسبة عندما سنقرأ تجربة المنظمة، ونحن ننقد خط المنظمة، من المهم أن نحسن التمييز بين الخط السياسي وهو حمّال اوجه فيها، الخطأ فيها والصواب، وبين المسلك السياسي الذي نستطيع أن نزكيه بصفته المسلك الذي رغم عورات الخط، أو الشطط فيه، ظل مسلك الاقامة النزيهة ضمن موضع المعارضة الديمقراطية. والأكثر اتصالا بالمصالح الشعبية المتقدمة. لا يوجد تفسير لقدرة المنظمة عام ١٩٩٤ على أنها تستطيع آن تقف وتحاكم تاريخها وخطها وخيارها الفكري وبرنامجها السياسي السابق، وكل ما فعلته على قاعدة أنه يشهد لها ربع قرن على أن مسلكها السياسي الإجمالي يمكنها من أن تحاكم، وتراجع وتناقش من دون أن يؤدي ذلك إلى اصدار حكم بالإعدام عليها. وهنا اود قول النقطة التي لها تتمة لاحقة، حتى في ما يعتبر من جانب منظمة العمل الشيوعي التحاقا بالعروبة الفلسطينية، فهذا الالتحاق حمَّال اوجه، وهذا ليس التحاقاً باي عروبة، هذا ليس التحاقا بأجهزة مخابرات، وليس موالاة للنظام العربي العام،

إنه انخراط في المغامرة العربية الكبرى تحت لواء القضية الفلسطينية، وهي مغامرة كلفت العرب الكثير. وبالتالي لا يسجل في خانة أن المنظمة في مسلكها أنها كانت عميلة للنظام الفلسطيني. وليس هكذا هو سياق القضية الفلسطينية، أقول إنه حتى في الأماكن التي سنعيد النظر فيها، نستطيع القول إننا كنا عملاء الثورة العالمية، وهذا شطحه مغامرة، ولكن هذا يختلف عن آن سياستنا كانت ترسمها لنا الـ " ك. ج. ب"، وهذه مختلفة عن أن المسلك السياسي للمنظمة كان يفتش أين هو آخر نظام عربي امسك الراية عن غيره، فتذهب لتقديم اوراق الاعتماد لديه، وتتحول إلى داعية لإنقاذ الوضع العربي من البوابة المصرية، أو العراقية أو الليبية...، حتى في نقد أخطائنا السياسية لن نصل إلى حد تسجيل خطيئات مسلكية، ويمكن أن هذه المنظمة في نقاش الموضوع الفلسطيني منذ أشهر، بدا واضحا كيف آن بدء انتقال الحركة الوطنية الفلسطينية من

حركة القضية إلى تركيبة النظام بدأت تضع مسافة بيننا وبين العروية الفلسطينية، كما الفناها وكما التزمناها. وإن اطرح ذلك الآن كي لا يختلط عند النقاش الحابل بالنابل، وهذه المنظمة وما يسودها من احاسيس بصواب الالتزام، أي التزام القضايا، يجب الا يحبط تحت وطأة نقاش للخط السياسي له ميدانه، بينما يستحق المسلك السياسي للمنظمة أن يعطى ويزيد، يمكن أن تكون هذه المسألة ليست حساسة كثيراً في اللجنة المركزية، ولكن الأمر مختلف على صعيد الوضع الإجمالي، وفي تجربة المنظمة أنا لن أقدم اقتراحاً بتركيب النص الذي يؤرخ بصفحات لمنظمة العمل الشيوعي ضمن اليسار الجديد الذي لنا رأي فيه، وبالتالي يعطيها ما لها ويسجل ما عليها، غير أنني اليوم اخترت النقاط التي ارى أنها تستثير وتشكل موضوعا للنقاش متفرد وجديد. نحن لدينا سؤال أكبر تطرحه تجربة المنظمة أيا كانت قراءتنا لحجم صوابها ونزاهتها وقراءة ما مثلته، فإنه لدينا سؤال لا يمكن الأفلات منه: ما علة الهامشية المضاعفة لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان؟ واضح السؤال، ولماذا أقول هامشيه مضاعفة، لأن تطور البلد همَّش كل اجسام اليسار، تطور الزحف الطوائفي جعل الظاهرات الديمقراطية اللبنانية، والظاهرات العلمانية، والظاهرات اللبنانية التقدمية، والظاهرات اللبنانية اليسارية، يشتد حولها الخناق. وهذا قانون عام شملنا جميعاً، ولكن اعتقد أن المشاهد للمنظُمة من خارجها، والمناقش فيها من داخلها، له الحق بطرح سؤال أنه ضمن هذه الهامشيه العامة التي ضغطت على صدور الجميع، أليس من هامشيه مضاعفة خاصة لمنظمة العمل الشيوعي تنعكس على رقة حاشية بنيتها، والأوساط التي وصلت إليها، والحجم الذي تمثله، والدور، وقوانين هذا الدور، هذا موضوع لا نستطيع الا أن نناقشه، وهذا امر يجب أن نعطى جوابا عليه لأنفسنا، كما يجب أن تعطي عليه جواباً للخارج، خاصة ما يبدو أن هذه المنظمة كمنظمة دور في البلد معترف بأنه مرت مواسم له أساسية ومهمة، كيف نقرأ صعودها وهبوطها، بهذه الدرجات المتفاوتة تفاوتاً خرافياً، من موقع القيادة العامة لتيار في البلد إلى موقع هامشي، لا اتكلم هنا عن السمعة ولا عن الموروث إنما أتكلم عن خانة المفصل، وأهمية هذا البحث أن أي رفيق يبرز لديه سؤال أو هاجس فكري فليطرحه للنقاش، مجازفة لتطوير السؤال الذي ينطوي على اقرار ضمنى بأنه يوجد هامشية خاصة للمنظمة، لماذا أنا مؤرق بهذه النقطة؟ لأنه إذا كنا نتطلع إلى مشروع سياسي جديد، من المهم الخروج من الهامش، وعدم إعادة انتاج الوضع الذي نحن فيه، خاصة إذا كان تحليلنا سيصل إلى أن الوضع في البلد بصفحته العريضة بحاجة إلى دور، لماذا ما زالت في الهامش ولم تغادره، وإذا كان البلد يضغط لإبراز دور يبحث عمن يضطلع به فلماذا لا تبادر إليه. من المهم هنا أن نفهم ونعي: هل من اعطاب بنيوية موروثه في خياراتنا، بنوع مسقط رأسنا، بوعينا، بصورتنا الايديولوجية، بصورتنا أمام الجمهور اللبناني تشكل حاجزاً إضافياً بيننا وبين الاضطلاع بما نعتبر أنه دور اساسي قادم، هذه نقطة يجب أن تناقش. واود هنا أن أعيد بعض الرفاق خصوصا الذين واكبوا تأسيس المنظمة، أننا في اواخر نقاشنا ما قبل التأسيس ليسار حركة القوميين العرب، والذي نتج عنه نقدنا الشهير للحركة، والذي افتى بحلها وإطلاق سراح فروعها، واعطائها حرية التشكل من جديد وفي معرض التقييم الاجمالي الذي صغناه والذي عليه أنا نسجت وكتبت بوحي من

كتاب لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، اعتقد أنه يوجد خلاصة طرحت حول حركة القوميين العرب، حول هذا اليسار العربي في لبنان كانت تقول عن حركة القوميين العرب، وما بالك حزب البعث والتراكيب المثيلة قومياً. هذه الاجسام أو هذه القوى السياسية ما زالت حتى اللحظة مندرجة في الإطار اللبناني، بصفتها امتدادات الوضع العربي في لبنان، يعني تقييم الوضع، أن حزب البعث المؤسس سورياً والموثق عراقياً، والذي له فروع وامتدادات، له فرع لبنان، كذلك حركة القوميين العرب المؤسسة فلسطينياً ذات السياسة العامة المتحولة ناصرياً وذات الفرع في لبنان، وبالتالي هذه اجسام سياسية وهذه قوى يسار كانت أم وسطاً، ولا اناقش في مضامين الخيار الفكري، إنما أناقش في الموقع، بالموروث التاريخي، هذه موجودة بقدار ما هو حيز النهوض القومي العربي العام واسع في البلد، تصعد معه وتنزل مع نزوله، تسير مع هذه وتنحسر مع جزره. هل تطور خلال ربع قرن بعد ذلك التأسيس؟ وفي قراءتنا حركة المد والجزر لتاريخ هامشية المنظمة، وما بدا أحياناً به خروج على هذه الهامشية، هل إذا عدنا ورصدنا الأمر، نجد أن الخروج على الهامشية، كان دائما مرادفا للتماهي والاندماج مع موجة نهوض قومى عربي فيها الداخلي اللبناني، ولكن فيها الرافعة الخارجية؟ وإن فترات الجزر هي الفترات التي فيها هدأ النهوض القومي العربى وقد أصابته عملية انحسار؟ هذا يطرح بلا مبالغة مسألة: علاقة منظمتنا بنية ضمن مجمل البنية اللبنانية. لا نستطيع في الاخير أن لا يكون لدينا تفسير لماذا بقينا في احدى ضفتي البلد الطائفية إلى اشعار غير منظور، ولم نخرج على هذا القانون الا عندما ولدت الثورة الفلسطينية فكر يسار جديد وطفرة عالمثالثي كان لها فرعها في لبنان، فآنذاك اكتظت المنظمة بأفواج من الشباب فيهم من كل الطوائف والمناطق، في امتداد ملحق بالثورة الفلسطينية آنداك من طفرة، وعندما اتت الحرب الاهلية وقسمت البلد مرة أخرى، كم شكل ذلك عودة أولى من جانب المنظمة إلي موقعها الأصلى، كم بعد خروج الثورة الفلسطينية من لبنان، كانت منظمتنا متأثرة أكثر من سواها بهذا الخروج، كم أن الرافعة الفلسطينية، وقد استخدمناها استخداماً صريحاً شكلت أساساً في وجودنا، وليس في حساباتنا السياسية. نحن نقدنا الحزب الشيوعي، الذي كان لديه برنامج لبناني، وقد اضاف له ملحقا فلسطينيا بعد ٢٣ نيسان ١٩٦٩، فيما نحن كنا دُعاة تثوير للوضع اللبناني انطلاقا من هذا الوافد الجديد الذي اسمه العنصر الفلسطيني. إن منظمة العمل الشيوعي، أي كانت اللغة التي استخدمتها هي كيف أن العنصر الفلسطيني أو الوجود الفلسطيني والمعركة الفلسطينية لم تكن مجرد ملحق ببرنامجها، واود أن ابالغ كاريكاتورياً أكثر لأسال كم كان برنامجها ملحقاً بشكل من الأشكال بدورها على ذروة هذه الرافعة الفلسطينية. هذا موضوع يطرح علينا أكثر مما يطرح على سوانا، بحكم النشأة والتطور والموقف والموقع والمسؤولية، وهل كان من قبيل المصادفة بأن ما يسمى بالعنصر الفلسطيني في لبنان أن تكون منظمة العمل الشيوعي هي الرقم واحد بالنسبة لسائر الأطراف، أم كان ذلك يمت بأكثر من صلة إلى مقاربتها الأصلية، إلى احتفاظها بنوع من التكوين الوطني القومى الذي يقارب القضية مباشرة، أكثر مما يضطر دائما إلى مقاربتها عبر ممرات وزواريب ومنعطفات ومشكلات الوضع اللبناني للنقاش، كيف أن آخر انتفاضة قامت بها المنظمة حتى تخرج وتثبت نفسها ضمن

السياسة العامة في البلد هي انتفاضة اعلان خيار المقاومة الوطنية عام ١٩٨٢ الذي هو بمعنى من المعاني، وفي امتداد معركة المقاومة الفلسطينية في لبنان استئناف محاولة بناء موقع وطني يبقي المنظمة على درجة وعلى سوية من التعاطي مع الوضع اللبناني، كيف نؤرخ العودة إلى الهامشية التي بدأت تأخذ طابعاً مضاعفاً بعد ان انحسر الوجود الفلسطيني نهائياً، وبعد ان أصبح خيار المقاومة الوطنية مندرجاً ضمن أطار المعادلة الداخلية وفي سياق الحرب الأهلية الداخلية بعد عام ١٩٨٥، أنا استثير مواضيع للمقاربة، كي اقول إن تنظيماً يلخص خبرته، ويريد أن يقدم مرة أخرى نفسه للبلد لا يقدر ألا يناقش ويجاوب على ما يجب أن يفترض بأنه صورة عنه موجودة لدى غالبية من اللبنانيين، فعليه أن يناقش ما مبعث هذه الصورة، وإذا أردنا أن نقول الموضوع بكلام مبسط اكثر، إذا كانت منظمتنا في تعاطيها يشعر اللبنانيون الذين يحسون بنا، بأنه في تعاطى منظمتنا مع النفوذ السوري في البلد والتحكم به، فان منظمتنا هي مع العروبة اللبنانية ضد تجاوزات العروبة الخارجية الصادرة من دمشق، بالمقابل كم نصنف بصراحة ووضوح بنقاش جدي اصحاب هوية فلسطينية؟ وهذا قبل أن نطل على اللبنانيين يجب أن نقول ما هو الموضوع، يمكن أن نتوصل إلى أننا كنا أصحاب هوية فلسطينية، ولا اطل عليك الآن بهوية فلسطينية. هذا للنقاش، ولكن يجب أن ندرك علة هذه الهامشية المفروضة علينا، التي لا اعتقد أن أيا منا يمكن أن يكابر بالقول إنه فقط سىاستنا المتعمدة والتي سنصل لها، هي التي ادت بنا إلى الهامشية، وسياستنا لا شك بانها وسعت وشددت قيود الهامشية، ولكن هذه خاطبت هامشية أصلية، طبعاً هذا سيندرج ضمن قراءة تقىيمىه نزيهة ودقيقة وموضوعية ومنصفة ، ولا ترمي إلى انتاج نص يعدم منظمة العمل الشيوعي في لبنان، بل ينصفها، ولكنه ينصفها ويطرح قضاياها على بساط البحث.

**القسم السادس ـ عنوان مشروعنا الحزبي القادم**

قبل أن يكون الموضوع نصوصاً وصياغة للبرنامج على قاعدة المقدمات، عنوان مشروعنا الحزبي القادم بصفته نحن كمنظمة، نجري من خلال وعبر كل ما سبق، محاولة بعث حياة بيسار لبناني جديد. وأقول يسار لأنه يرى المسائل من موقع اجتماعي معين، ووفق خيار فكري جديد، كيسار واستعمل الكلمة مضمراً أنه في النص السابق قلنا إن الهوية الشيوعية صار عليها نقاش، والارجح أن تبت باتجاه عدم تحمل اعبائها، إنما نحن كيسار هذا منبتنا، عنوان مشروعنا الحزبي القادم يلخص بسؤال نحو حركة وطنية لبنانية جديدة، أم نحو حركة ديمقراطية لبنانية جديدة؟ العنوان مختلف تماماً وجداً جداً، البارحة وليد جنبلاط يتحدث عن نحو حركة وطنية جديدة، ىعني لغة الصف الوطنى. لغة أن البلد معطوف على المنطقة يواجه القضية الأم وتفرعاتها وبناتها من القضايا الوطنية، والتي هي لغة مرحلة ٦٧-٦٨. وما تلاها، وبالتالي ليس عجيباً أن نستخدم مصطلح الصف الوطني، وليس الصف الديمقراطي، الصف الوطني، وبمقياس وطنيته ودواعي هذه الوطنية وتحالفاتها، ولا ألغي الفوارق هنا بين سوري وفلسطيني، بين

تحالف مع قضية وتحالف مع نظام. ولكن بالنتيجة البلد يعيش قضية وطنية هي المحك، هي التي تفرز وهي التي توحد او تقسم او تجمع، التقسيم الذي تحدثه هو وحدة، وهو الفرز، وعلى قاعدته مشروع انعزالي.

مشروع وطني، كل هذا الخطاب، فهل نحن نحو تجديد هذا الخطاب؟ أم نحو خطاب يقول ما يمكن آن يتاح للشعب اللبناني انتاجه عن طريق ديمقراطية؟ علينا أن نحدد مقوماتها ويكون ذلك الهوية الأصوب، والخيار الأصوب، والموقع الاقليمي الأصوب، والمصدر الأصوب، والنظام السياسي الاصوب، والعلاقات الخارجية الأصوب. نحن خارجون من تزعم حركة وطنية، هل نتطلع إلى تزعم حركة ديمقراطية في البلد، وحركة ديمقراطية كي لا يساء التعبير لا يعني ذلك أن حقل القضية الوطنية قد طمس، بل يعني أننا نرى من بلورة هوية البلد أنه لا يجدي أن يحتكم اللبنانيون لغير العلاقات الديمقراطية فيما بينهم، وبين الآخرين بلورة لهويتهم الوطنية. هذا يختلف عن تقرير كتب عام ١٩٧٧ يقول أن الكانتون الانعزالي لا حل له الا باجتياحه من خارجه، هذا فكر لم نعلن نحن أنه خطأ، ولدى جنبلاط عندما تحدث بالأمس تكلم بهذه اللغة. الموضوع ليس اعلام وصحافة، بل أنه النتيجة التي نبغي قد وصلنا إلى تحقيقها، وهي اخراج المسيحين من البلد، بلا اذاعة "صوت الجبل" مقابل عدم عودة المسيحين إلى الجبل، فليخرج جعجع و... ويستكمل خروج من تبقى والانضمام الى من هم في الخارج، عندها لا يبقي في البلد سوى صف وطني حاكم متحكم بالبلد. صحيح أنني ارسم كاريكاتوري للكلام، ولكن هذا يظهر لنا كم هو فظ، لأنه يحدث بعد ٢٠ سنة من عام ١٩٧٥، ليقول إن الأولوية، خاصة أن هذا يحدث والمفارقة السافرة أمامنا أن العرب يتفاوضون مع اسرائيل وهم في الطريق إلى توقيع الاتفاقيات الاخيرة، ومصطلح المشروع الانعزالي والمتصهين، وجزين مفتوحة ومعبر باتر. . . أصبحت غير ذات موضوع في الوقت الذي باتت المشاريع فيه ترتب من اجل عقد لقاءات قمة عربية، أو قمم عربية اسرائيلية الخ . . . والبلد العربي الأكبر في القاهرة الآن يشكل مركز صياغة العلاقات العربية الإسرائيلية، أمام كل هذا فهل أن الأمر يقف على بعض الأسماء التي وردت في التحقيق بشأن متفجرة الكنيسة، ومن هذا المدخل سنرد ونعيد الاستنهاض القومي؟ المقصود أن هذا استعادة لخطاب الحرب الأهلية، فيما بالنسبة لنا طرح العنوان، بصيغة نحو حركة وطنية جديدة أم نحو حركة ديمقراطية لبنانية جديدة؟ يبطن السؤال التالى نحو حركة تحتوي مناعات الصمود في وجه الحرب الأهلية ودمارها، أم نحو حركة يمكن تحت ألف لباس ولباس أن تنزلق نحو تجدد هذه الحرب، والأهم الذي يجعلنا نقف أمام هذا الموضوع أن العروبة الخارجية المخيمة الآن على هذا البلد والمقررة له كل شؤونه، واضح لدينا جميعا أنه تحت عنوان صون هوية البلد العربية، وإبقاؤه ضمن الخيار العربى، نحن أمام إداره يومية لانقسامات الحرب الأهلية اللبنانية التي لا ينقصها سوى إطلاق النار. وكله تحت عنوان حماية الوضع الوطني في البلد، يعني أن ما أريد أن اقوله إن هذا اللون من نسخها، هي لغة مرتدة. وذلك للنقاش نحو حركة ديمقراطية لبنانية جديدة تقول بأنه ليس مصطلح التسوية الديمقراطية مرادفا لتجميع كل ما هو أقبح لدى مختلف الطوائف اللبنانية، ومن التسويات الديمقراطية ما يشكل خطاً للتقدم. هذا الحد

الفاصل، نحن أين؟ يسار باعتبار أنه اكيد. بنقاش الاقسام السابقة لعلنا جميعا أدركنا بأن الاشتراكية بالنسبة لنا خيار وتوجه وأساس، ولكن في نقاشنا للعالم الثالث والعالم العربي ولبنان، الاشتراكية افق بعيد المدى ممره الديمقراطي الراهن هو موضع البحث، الممر الديمقراطي اللبناني هو موضع البحث، اذا كان ليسار أن يلعب دوراً الآن في تجديد الحياة السياسية للبنان، بشكل يصونه وطنياً، ويعطي لشعبه حق تقرير المصير داخلياً، ويفتح امامه افاق التطور في مختلف الميادين عنوانها ماذا؟ طبعا في الصياغة ليس مهما امر تفاصيل الصياغة اللفظية.

## القسم السابع - في الشروط السياسية المباشرة لقيام معارضة ديمقراطية لبنانية

في هذا الكلام واضح أننا نهدف إلى بناء منظمة يسارية متجددة طامحة نحو الفصل في اتجاه إعادة بناء حركة ديمقراطية لبنانية معارضة بالتعريف، لأن النظام الحاكم غير ديمقراطي، نظام طوائفي متخلف مشدود بألف قيد وقيد، هناك نقطة أيضاً تستحق نقاشاً وافياً وحاسماً من جانب هذه اللجنة المركزي، حتى نرتب عليها الخلاصة اللازمة. ليس مهماً ما نضمنها النص، المهم كيف نسترشد بها في الشروط السياسية المباشرة لقيام معارضة ديقراطية لبنانية، هناك موضوع يجب أن يحظى من هذه اللجنه المركزية بنقاش واف صريح: المعارضة الديمقراطية اللبنانية والنظام السوري. لا نستطيع الدوران، بشكل يجعلنا جميعاً واصلين إلى الخلاصة المتوافقين عليها جهاراً نقاشاً صراحة ليس تحصيل حاصل، لا شيء اسمه تحصيل حاصل. السبب بأنه الآن مركز صياغة السلطة السياسية في البلد بيد النظام السوري، وكل ما يجري على المسرح الآن هو خانات من توزيع الادوار. طبعاً ضمن الصف السياسي في البلد لأنه ضمن الشعب، لا أحد يستطيع توزيع ادوار، الشعب متفرج على هذه المسرحية الملهاة التي تدور - هناك توزيع أدوار ضمن الحكومة، وبين الحكومة والمعارضة، بحيث أنه يبقى الاحتراب السياسي قائماً بين اللبنانيين، مع تمويه دائم ومطلق لمصدر السلطة السياسية. ولذلك هذه المفارقة بأنه ليس نظاماً سورياً يدعم الحكم فقط، نظام سوري يدعم الحكم ويزوِّر المعارضة في آن. هذه لغة إذا لم نقدر على الكلام بها الآن كي لا يغتالونا عن بعد مترين، لكن يجب أن يكون واضحا لنعرف مع أي شيء نتعاطى.

جيد نحن نريد عقد مؤتمر، ماذا سيفتح الفتح؟ إذا شاء الله سنعمل وثيقة جيدة ومكتوبة جيداً، نريد أن نخرج من الانكفاء السياسي لنشاطية سياسية معارضة، عدا ذلك نحن عمله ثمينه نادرة في البلد، نحن منظمة تحشد قيادة على رأسها أحد رموز البلد السياسية، ليس طائفياً. قصة كبيرة هذه، هناك واحد يخرج ويقول أنا لست طائفياً، أحسبني حتى ارى تحسبني على من؟ أحسبني شيعي، ماروني، سرياني كاثوليكي، الذي تريد، بعد ذلك إذا جُليت هويتنا وقد بعُدت الشقة بين المشكلة الفلسطينية والحرب الأهلية اللبنانية، فاذا أضفنا لذلك وضوحاً على وضوح، ليس طائفياً ومستقل وليس اسرائيلياً، الموضوع هذا كله إذا كانت هناك اغلاط ارتكبتها هذه المنظمة فهي الاغلاط التي ارتكبتها الأمة العربية كلها، وهي تحاول الدفاع عن نفسها، جيد

ونريد أن ننشط، نحن حتى الآن لنقل بوضوح، لا خبرة لدينا، لا تجربة في دور ناشط في وجه النظام السوري في لبنان، الا لمَّا كنا نقاتله من على موقع توازن أقوى منه في الداخل. ليس في الداخل فقط ومعه الاتحاد السوفياتي، نحن هنا لمَّا كنا ننحشر كان يستدعى سولداتوف، ويقال له الجيش على صور ليس داخلاً، نقطة على السطر، تبلغ الرفيق بريجينيف أن الجيش على صور ليس داخلاً. الآن ما رأي الشام، ما رأي بيروت، ما رأي الياس سركيس، ما رأي أي كان، أنا فقط أخذت الموقف المسيج والسلام عليكم. وعدا ذلك من اللجنة الرباعية العربية وقت تحديد نسبة السلاح في المخيمات الآتية، مشكلة من مؤتمر الرياض لتفتي إلى جانب سوريا من اكتسابها وتعطي الاجتماع من جانت المقاومة الفلسطينية، نحن لدينا خبرة الكباش مهما قلنا فيه بين ١٩٧٠ و١٩٨٢ لأننا نحن كمنظمة جزء، من يسار بقي على كباش مع هذا النظام من زمن الحركة التصحيحية، لم نعترف له بالحركة التصحيحية. الحزب الشيوعي الذي صعد وهنأ بعد سنة ٧٠ نحن في وثائق هذه المنظمة، في مجلتها الوصف الذي اعطيناه للحركة التصحيحية بصفتها الحركة العميلة للامبريالية التي قامت من اجل ضرب النظام الوطني الذي حاول مساعدة الثورة الفلسطينية لم نتراجع عنه، لا زال موثقاً، لا شيء يعاكسه، جريدة "النداء" بعد اسبوعين نشرت موضوعاً ثانياً تبين لها فيه أن هذه حركة وطنية، لان وكالة "تاس" قد أخذت الموقف، نحن عندنا خبرة ما بين ٧٠ و٨٢ وهذا دور ناشط في توازن بتوازن بعد ٨٢ حتى ٨٤ ــ ٨٥ نحن لعبنا دوراً في النهوض الوطني، بمقدار ما كانت الشام لا زالت في الشام وليس في بيروت. بعد ٦ شباط عندما دخلت الشام بيروت، نحن من ٨٤ حتى ٩٢ كمنظمة ما قدرنا القيام به هو ممارسه الاستقلال الصامت في معظم الاحيان، وليس في كل الأحيان، الاستقلال الصامت عن السياسة السورية في معظم الأحيان، والنفاذ من الممرات الضيقة التي يتيحها الوضع اللبناني، النظام السوري رسم للحياة السياسية حتى الآن معادلة تكون ذا وزن معارض ناشط تقتل أو تنفي. باختصار هذا الموضوع، هذه القاعدة. إذا اردت اشتقاق معادلة في الوسط تكون ذا وزن وناشط بقدار يسمح بالمجازفة بشكل من الأشكال، يجب أن تشتق هذه المعادلة، الأمر يريد نقاشاً جدياً، وفي النقاش لا شيء ممنوع، نريد دراسة كل احتمالاتنا الآن، أبدو أنا دخلت من الماركسية للنظام السوري جرياً على طلب لنعرف اول الأمر من آخره، نحن نناقش ماذا اخيراً؟ نحن نناقش لنصل أخيراً إلى ماذا سنعمل؟ وهذه النقطة ليست نقطة تكتيكية، هذه في صميم البحث بالاستقلال اللبناني، بوجود البلد، بهوية الديمقراطية في البلد، في صياغة العروبة اللبنانية في البلد. لخيار المعارضة الصريحة من دون قيود سوى تلك التي تضعها هي نتائج، هناك خيار المنفي، خيار المنفي ليس ممنوعا مناقشته، إذا توصلنا إلى أنه هذه حركة ديمقراطية لكي يتجدد بناؤها يجب أن تخرج من تحت هذا السقف، ليس تهشيتا أن هناك أناس في الخارج، وليس تهشيتا أنه هناك اناس تتكلم في الداخل، وكأنها موجودة في الخارج. البطريرك كأنه موجود في الخارج الآن. هذا الخيار يجب أن يقال أن له نتائج، هذا له مع وله ضد، وهذا لا " ينصرف" بأنه في الخارج بمعنى أن فرداً واحداً في الخارج، إذا غادر الرمز للخارج سيحاسب الجسم هنا على الخط كله. لا شي اسمه يغادر واحد، هناك شي، اسمه قرار، هذه المادة الثمينة نوظفها كيف؟ جيد،

الاستمرار في الاستقلال الصامت ليس له معني، دعونا نقول بشكل واضح يمكن أن نصل إلى كل الصواب في النقاش الداخلي ونتوصل إلى أفضل وثيقة، انجزت المنظمة حصر ارث وبعد ذلك؟ طبع ما بين الاستقلال الصامت من الداخل والمعارضة الصاخبة ذات الثمن من الخارج، ما الحد الواقعي الجاد الذي يجعلنا قوة متنامية التأثير، بلا حرق لا للمراحل ولا للاوراق على غير طائل، واخذه بعين الاعتبار بأنه يوجد ممهدات، وعوامل إنضاج وتقديم إعادة جلاء هوية، وعندنا مجموعة من المهمات التي يجب انجازها، ويجب أن نكون حضوراً وشهوداً على الوضع اللبناني، والوضع اللبناني شاهد علينا، ولكن باتجاه يسعى للانفراد في الدق في المحاور المحمية من المعارضة الديمقراطية بقوة النظام السوري. انا لا اقول ببساطة إذاً القرار أن نفتح من هنا في وطى المصيطبة مكتبا يشرح مظالم النظام السوري بحق حقوق الإنسان، وماذا يعمل في سوريا وماذا يعمل في لبنان. هذا جنون، هذا لا يفتح من هنا، بل يفتح في الخارج، يتم انتقاء مكان لجوء يفتح فيه، ولكن ونحن ندرس محضر السياسة اللبنانية ما الذي مقرر منه أن يحمي تحت كل الظروف كل صوت معارضة، وما الذي مسموح بالتسلي فيه، دعني من التسلي انا أريد القيام بمعارضة جادة، وأنا أريد أن العب اللعبة المموهة التي يلعبها هو، وأنه ليس له علاقة. جيد وأنا اعتبرك بدون علاقة، وانا ادق بموضوع اثنان ثلاثة... هذا بحاجة لاستكشاف، لكن من دون مبالغة. كل الكلام هذا ليس له قيمة فعلية إذا لم نحسن معالجة هذه المسألة المتصل بها لبنان من دون سواه، وهو ان سلطته سلطة مركبة، شطر منها محلي هو الأقل قدرة على الحسم، والشطر الأهم منها خارجي متحكم بالوضع الداخلى. الآن هل تملك المنظمة أن تدير نقاشا تحت هذه العناوين كلها بلجنتها المركزية، وتنقل هذا النقاش إلى صفوف اعضائها؟ لا اعتقد أن السؤال باقٍ تحت عنوان نملك أولا نملك، هذا أمر محتم أن ننخرط بهذا النقاش، وبالتالي الذي جعلني اقول المرة الماضية بأنه قد دخلنا بتوجه مختلف على صعيد التحضير للمؤتمر، يجعلنا هذه المرة أقرب إلى الجزم، بأن مصطلح نهاية الصيف هو ربما يكون موعد الحد الأقصى، ليس الموعد التقريبي الذي يمكن أن ينعقد في ظله المؤتمر، لأنه في تقديري الذي تقدم اليوم، هذا مشروع الهيكل الذي يجب أن يفتح فيه النقاش، ووصول النقاش فيه إلى خواتيمه جدير بأن يجعلنا ننتهي منه إلى صياغة. ولكن هذه المرة الصياغة كلفتها كلفة تحديد المواقف التي سنلتزم، والتوجهات التي ستكون موضع الممارسة، الصياغة التي تصبح الموضوع الأساسي هو ما الذي سيدور في صفوف المنظمة مواكبة لهذا النقاش ووصولاً فيه إلى خواتيمه.

الآن هذه المداخلة الأولى ماذا نعتمد وراءها من تسلسل؟ نعتمد ما أعتمدناه ونحن تناقش أزمة الاشتراكية والماركسية أن هذه المداخلة الاجمالية، دعونا نعمل تعقيبات اجمالية، والتعقيبات الاجمالية تضع نقاط تقاطع، نسجل مخاوف، هواجس، تحفظات، دعوات، تحقيقات يترتب عليها عودة مرة ثانية إلى مداخلة تكون هذه المرة أشد تبويباً، اشد وضوحاً، أشد تطلباً للدقة وهكذا.. مثلما عملنا النقاش الذي انتهى أخيراً بهذه الصياغة. أتصور هذا المنهج البدىهى، وعندما ينضج النقاش ونصل إلى التبويب الجيد بعد الجولات هذه كلها، دعونا نأخدها قسماً قسماً: أولاً في الخيار الاشتراكي، ماذا سنقول على وجه التحديد؟ في الوضع العالمي ماذا سنقول على وجه

التحديد؟ في الوضع العربي، في الوضع اللبناني، في تجربة المنظمة، يصبح عندها النقاش من عنوان إلى عنوان الى عنوان. اعتقد انه مبنى على كمية من التفاهم وتكون قد أصبحت واضحة ضمن نقاش اللجنة المركزية.

أخيراً كل الوسائل المتعلقة بالتنظيم أي الوضع التنظيمى القادم، والنظام الداخلى وكل الترجمة التنظيمية لهذا التوجه، هذا برأيي محور في البحث اقترح ابقاءه إلى حين انجلاء النقاش الفكري السياسي البرنامجي.